

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 24 – 28 يونيو/حزيران 2024

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



التوزيع: عام

البند 14 من جدول الأعمال

التاريخ: 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

WFP/EB.A/2024/14/DRAFT

اللغة الأصلية: الإنكليزية

ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2024

للموافقة

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

مشروع ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2024

جدول المحتويات

3	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة
3	إجراء انتخابات لشغل المقعد الشاغر في هيئة المكتب وتعيين المقرر
3	2024/EB.A/1 ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية
5	كلمة خاصة أدلى بها الدكتور James Mwangi، الرئيس التنفيذي لمجموعة Equity القابضة
6	المسائل التشغيلية
6	عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية
7	تحديث شفوي بشأن مشروع الضمان العالمي
9	العروض الإقليمية
9	الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية
10	الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ
12	الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي
13	الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
14	الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا
15	الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا
16	التقارير السنوية
16	2024/EB.A/2 تقرير الأداء السنوي لعام 2023
18	2024/EB.A/3 التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2023 ومذكرة الإدارة بشأنه
18	2024/EB.A/4 التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2023
19	تقارير التقييم
19	2024/EB.A/5 تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لعمل البرنامج بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ورد الإدارة عليه
21	مسائل التسيير والإدارة
21	2024/EB.A/6 كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس
22	مسائل الموارد والمالية والميزانية
22	2024/EB.A/7 التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة
23	2024/EB.A/8 الحسابات السنوية المراجعة، 2023
24	مسائل الموارد والمالية والميزانية (متابعة)

24	تحديث خطة الإدارة (2024-2026)	2024/EB.A/9
25	تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2023)-	2024/EB.A/10
25	التقرير السنوي للمفتش(ة) العام(ة) ومذكرة المديرية التنفيذية بشأنه	2024/EB.A/11
26	استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2023	2024/EB.A/12
28	مسائل التسيير والإدارة (متابعة)	
28	تعيين عضوين في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة	2024/EB.A/13
28	استبدال أحد أعضاء فريق الاختيار المعني بتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة	2024/EB.A/14
28	تقارير التقييم	
28	تقرير التقييم السنوي لعام 2023، ورد الإدارة عليه	2024/EB.A/15
29	حالة تنفيذ توصيات التقييم	2024/EB.A/16
30	قضايا السياسات	
30	تعديل سياسة التقييم في البرنامج لعام 2022	2024/EB.A/17
30	تعديل سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية	2024/EB.A/18
30	الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا	
30	الخطة الاستراتيجية القطرية لغينيا (2024-2029) ، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في البند 7 ج (1)	2024/EB.A/19
31	الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي	
31	الخطة الاستراتيجية القطرية لليسوتو (2024-2029)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في البند 7 ج (2)	2024/EB.A/20
33	الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
33	الخطة الاستراتيجية القطرية لنيكاراغوا (2024-2029)	2024/EB.A/21
34	قضايا السياسات (متابعة)	
34	تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية (2023)	2024/EB.A/22
35	تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)	2024/EB.A/23
36	تحديث شفوي عن إدماج منظور الإعاقة	2024/EB.A/24
37	مسائل التسيير والإدارة (متابعة)	
37	التقرير الأمني	2024/EB.A/25
38	مسائل أخرى	
38	تقرير مؤقت عن استعراض الحوكمة	2024/EB.A/26
39	تقرير شفوي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي	
40	تحديث عن الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة	2024/EB.A/27
41	ملخص أعمال المجلس التنفيذي	
41	ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2024	2024/EB.A/28
41	التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة	
41	ملاحظات ختامية من المديرية التنفيذية	

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

إجراء انتخابات لشغل المقعد الشاغر في هيئة المكتب وتعيين المقرر

- 1- إذ ذُكر بالاتفاقية بين غابون وتشاد الخاصة بتقاسم فترة الولاية، أشار الرئيس إلى أن المقعد الشاغر في المجلس سينتقل إلى تشاد في 1 يوليو/تموز 2024. وبالتالي، كان من الضروري استبدال المنسقة المناوبة للقائمة ألف السيدة Chantal Moukoutou Legnongo، الممثلة الدائمة المناوبة للغابون. ودعا الرئيس المجلس إلى الموافقة على ترشيح سعادة السيد Fredrick Matwang'a، السفير والممثل الدائم لكينيا، كمنسق مناوب للقائمة ألف.
- 2- كما دُعي المجلس للموافقة على تعيين السيد Vicente Bezerra، الممثل الدائم المناوب للبرازيل، مقررا للجلسة.
- 3- وتمت الموافقة بحسب الأصول على التعيينات المقترحة.

2024/EB.A/1 ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية

- 4- تحدثت المديرية التنفيذية في ملاحظاتها الافتتاحية عن التحديات المستمرة التي تواجه البرنامج مع تزايد الاحتياجات الإنسانية، وعدم مواكبة الموارد للاحتياجات، وتزايد تعقيد البيئتين السياسية والأمنية. وتبلغ المتطلبات التشغيلية لعام 2024 ما قدره 18 مليار دولار أمريكي، مقابل آخر توقعات للتمويل وقدرها 8.9 مليار دولار أمريكي. ويعمل البرنامج على التكيف مع البيئة المالية والتشغيلية الجديدة، بما في ذلك عن طريق إعادة تنظيم هيكل مقره، التي أدت بالفعل إلى تحسين الكفاءة والفعالية والتعاون والاتساق بين الإدارات. وينصب التركيز الحالي على تحسين تقسيم المسؤوليات والمساءلة بين المقر والمكاتب الإقليمية دعما للعمليات القطرية.
- 5- وشمل العمل على تعزيز قاعدة التمويل زيادة المشاركة مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، بما في ذلك الشراكات الثلاثية مع الحكومات؛ وتسهيل التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وإقامة علاقات جديدة مع الشركاء من القطاع الخاص للحصول على التمويل والدعم التقني؛ وزيادة استخدام آليات التمويل المبتكر. وتهدف استراتيجية الشراكات الجديدة إلى تعزيز العلاقات الطويلة الأجل مع الشركاء، وزيادة نقل الموارد والمعرفة، وتوسيع قاعدة الجهات المانحة من القطاع الخاص لتشمل مؤسسات جديدة، والمزيد من تبرعات الأفراد والأعمال الخيرية.
- 6- ويعتمد النجاح في جمع الأموال وبناء الشراكات على الحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة في البرنامج. وإدراكا لأهمية ضوابط وعمليات الضمان الفعالة في هذه الجهود وفي عمليات البرنامج، أصدرت المديرية التنفيذية تعميما دُون معايير الضمان للعمليات ويقدم أدوات وتوجيهات معززة للمكاتب القطرية. وفي الوقت نفسه، كان مكتب الأخلاقيات يقوم بصياغة استراتيجية جديدة للأخلاقيات للفترة 2024-2026.
- 7- وبصفتها مناصرة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي لعام 2024 في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، شملت أولويات المديرية التنفيذية ضمان أن يعرف الأشخاص الذين يتلقون مساعدة البرنامج حقوقهم وأن يتمتعوا بالحماية من المخاطر؛ وترسيخ الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين كأولوية للقيادة للقطاع الإنساني وتعزيز قدرات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين عبر هذا القطاع. وكان لدى البرنامج خطة عمل مكونة من 45 نقطة لمعالجة التوصيات الصادرة عن تقييم استراتيجي حديث لعمله بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.
- 8- وشكرت المديرية التنفيذية موظفي البرنامج على عملهم بالخطوط الأمامية لأزمة الجوع، وسعت إلى ضمان تنفيذ التغييرات التنظيمية الجارية في أسرع وقت ممكن، مع إعطاء الأولوية لحماية الوظائف مقابل التكاليف غير المتعلقة بالموظفين ودعم الموظفين الوطنيين بزيادة فترات الإخطار، والتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، والخدمات الاستشارية وغيرها من التدابير. وسيكون واجب الرعاية من الشواغل الرئيسية التي سيتناولها مساعد المديرية التنفيذية لإدارة ثقافة العمل والتسيير المُعِين حديثا Stephen Omollo.
- 9- وانتقلت المديرية التنفيذية إلى عمليات البرنامج، فوصفت تدخلات الاستجابة لحالات الطوارئ في غزة وهايتي وميانمار والسودان - حيث تولى مدير شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ في البرنامج العمل كمنسق إقليمي للأمم المتحدة في حالات الطوارئ - ومنطقة الساحل وأوكرانيا واليمن. ويقر البرنامج بأن القضاء على انعدام الأمن الغذائي هو مسعى مشترك،

وهو على استعداد للمساهمة بخبرته التقنية والتشغيلية في الجهود المشتركة الرامية إلى تقديم حلول دائمة للجوع، ومواءمة أنشطته مع الاستراتيجيات الوطنية أو المحلية وتسخير الابتكار.

- 10- وفي ختام كلمتها، أكدت المديرية التنفيذية أن البرنامج يعتمد على دعم جميع أعضاء المجلس، ويُقدّر الحوار المفتوح والصادق الذي يجريه معهم، ويعرب عن امتنانه لمشورة المجلس وتعاونهم، بما في ذلك في الجهود المبذولة لتخفيف القيود على الوصول، وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني والتوسط في إيجاد حلول سياسية لإنهاء النزاعات التي تؤدي إلى تفاقم الجوع.
- 11- وأشاد الكثير من أعضاء المجلس بالمديرية التنفيذية لتطبيقاتها الاستراتيجية وجهودها الرامية إلى تقوية البرنامج والتكيف مع الظروف المتغيرة، وأعربوا عن شكرهم للبرنامج على دعمه في التصدي للتحديات في بلدانهم وأقاليمهم. وعرض الأعضاء المساهمات المالية وغيرها من المساهمات التي قدمتها بلدانهم لعمل البرنامج، وأعرب الكثير منهم عن خطط حكوماتهم لزيادة الدعم المقدم.
- 12- وفي معرض تقديم التعازي لأسر موظفي البرنامج الذين فقدوا أرواحهم أثناء نداء الواجب، أشاد أعضاء المجلس بالالتزام موظفي البرنامج بمساعدة الأشخاص المحتاجين على الرغم من التحديات. وأعرب الكثير من المتحدثين عن قلقهم إزاء الوضع الإنساني الكارثي في غزة، ودعوا إلى وقف إطلاق النار للسماح بإيصال السلع الأساسية بشكل آمن وبدون عوائق، وإطلاق سراح جميع الرهائن وإعادة الخدمات الأساسية. وطلب أعضاء المجلس تحديّات منتظمة عن الوضع الإنساني وعمليات الطوارئ التي ينفذها البرنامج في غزة. وكانت النزاعات في السودان وأوكرانيا واليمن أيضا مصدر قلق بالغ، وحذر الكثير من أعضاء المجلس من إهمال الأزمات في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك الجفاف في الجنوب الأفريقي، والنزوح الواسع النطاق للناس في ميانمار وإلى بنغلاديش، والاضطرابات المدنية في هايتي، وتأثيرات تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية وأماكن أخرى، وتدهور الأمن الغذائي في منطقة الساحل وبلدان مثل أفغانستان وجنوب السودان.
- 13- وأعرب الكثير من أعضاء المجلس عن انزعاجهم إزاء تزايد انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي لوحظت في الكثير من النزاعات. وأدان عدد من المتحدثين إجراءات مثل استخدام القيود المفروضة على الوصول إلى الغذاء والماء وغيرها من الضروريات كأسلحة حرب، واستهداف واحتجاز العاملين في المجال الإنساني، وتسييس المساعدة الإنسانية، وأعربوا عن استعداد حكوماتهم للعمل مع البرنامج على تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والوصول الآمن والمستدام للإمدادات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني. ودعا عدد قليل من المتحدثين إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على التجارة مع بلدان محددة.
- 14- وأيد أعضاء المجلس دور البرنامج في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، ولا سيما في مجالات تعزيز النظم الغذائية وسلاسل القيمة؛ وبرامج التغذية المدرسية والتغذية المستدامة، بما في ذلك من خلال تحالف الوجبات المدرسية؛ وإدراج منظور الإعاقة؛ وإضفاء الطابع المحلي ومشاركة المجتمعات المحلية بهدف تحسين استدامة التدخلات.
- 15- وشجع أعضاء المجلس على مواصلة الاستثمار في بناء القدرة على الصمود والعمل الاستباقي، حيث يعمل البرنامج مع الجهات المانحة والحكومات الوطنية والشركاء الآخرين لزيادة التمويل وتشجيع الاستدامة والملكية الوطنية للبرامج والنظم. كما طلبوا من الإدارة الحفاظ على تركيز البرنامج على الشواغل الجنسانية، بما في ذلك عن طريق التنفيذ السريع للتوصيات الصادرة عن تقييم الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ودعوا إلى اتخاذ تدابير أقوى لحماية المستفيدين والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين ومواصلة تعزيز التعاون العالمي بشأن مسائل مثل التكيف مع تغير المناخ والهجرة ووصول العون الإنساني في حالات النزاع.
- 16- وبالاتقال إلى مبادرة إعادة الهيكلة الداخلية، رحب أعضاء المجلس بآثارها الإيجابية على مستوى المقر والمستوى الإقليمي، وشجعوا الإدارة على إكمال إصلاحات المكاتب القطرية بسرعة، وضمان إبلاغ الموظفين بالتغييرات المقررة في الوقت المناسب وبطريقة شفافة، وملء الوظائف الشاغرة لكبار الموظفين بسرعة.
- 17- وأشاد أعضاء المجلس بالجهود المبذولة لتعزيز آليات الرقابة والإشراف من خلال مشروع الضمان العالمي - بما في ذلك في ما يتعلق بالشركاء المتعاونين - وتخفيف مخاطر التدليس أو الفساد أو السرقة. وشجع الكثير من أعضاء المجلس الإدارة على تتبع نتائج تلك التدابير والإبلاغ عنها والإسراع بتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة.

- 18- وأكد أعضاء المجلس من جديد التزامهم بعملية استعراض الحوكمة، وشددوا على أهمية تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المؤقت للفريق العامل والإجراءات الأخرى الرامية إلى ضمان الحوكمة الفعالة والمتسقة داخل البرنامج وعلى نطاق الأمم المتحدة.
- 19- وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء العجز في التمويل، ورحبوا بخطة البرنامج الثلاثية المحاور لمعالجة العجز من خلال توسيع قاعدة موارده، وإعطاء الأولوية للمبادرات الرامية إلى تعزيز الكفاءة والفعالية – عن طريق اتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة وإجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية المتضررة - وتوسيع نطاق الشراكات. وشجع الأعضاء الإدارة على مواصلة تعبئة تمويل أكثر مرونة ويمكن التنبؤ به، وضمان التواصل الشفاف مع الجهات المانحة بشأن المخاطر والمفاضلات الناشئة عن فجوات التمويل. ودعا عدد من أعضاء المجلس المجتمع الدولي إلى دعم العمل الإنساني، وحثوا الجهات المانحة الحالية والناشئة والمحتملة على تقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم لتلبية الاحتياجات غير المسبوق في جميع أنحاء العالم، ومساهمة كل منها بمستوى يتناسب مع إمكانياتها.
- 20- وشكرت المديرية التنفيذية أعضاء المجلس على المناقشة المثمرة وعلى مشاركتهم في عمل البرنامج.

كلمة خاصة أدلى بها الدكتور James Mwangi، الرئيس التنفيذي لمجموعة Equity القابضة

- 21- في معرض حديثه عن دور مجموعة Equity القابضة في زيادة الشمول المالي في كينيا، سلط الدكتور Mwangi الضوء على أهمية تحليل الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجهها، سواء في مجال الشمول المالي أو الأمن الغذائي، ومعالجتها بالشراكة. وأشار إلى الضغوطات المعقدة التي يواجهها برنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، ورأى إمكانية بناء قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وزيادة قدرتهم على الصمود في وجه آثار تغير المناخ من أجل منع انعدام الأمن الغذائي في المستقبل.
- 22- وقدم الدكتور Mwangi أفكارا مستنيرة عن كيفية تحديد مجموعة Equity القابضة للشركاء، وتقاسم المخاطر ودعم الإلمام بالمسائل المالية، واصفا مبادرة المجموعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث نما مصرفها من خدمة 86 000 عميل إلى 2.2 مليون عميل في ثلاث سنوات فقط. وكانت المجموعة قد أحرزت بالفعل تقدما جيدا نحو زيادة حصة القروض الممنوحة للزراعة، وذلك بفضل جهودها لبناء قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتقليل تعرضهم للمخاطر وتيسير حصولهم على الائتمان. كما نشطت المجموعة في مجالات أخرى ذات صلة بالبرنامج مثل خسائر الأغذية بعد الحصاد، وتأجير المستودعات والتجهيز الزراعي. والمجموعة على استعداد لتوسيع نطاق مبادراتها ومواصلة العمل مع البرنامج من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تغيير حياة الناس.
- 23- وأدلى ثلاثة من أعضاء المجلس ببيانات بالنيابة عن قوائمهم أعبوا فيها عن تقديرهم لعمل مجموعة Equity القابضة مع البرنامج، ووصف أحدهم تعاونهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنه مثال على الكيفية التي يمكن بها لكيانات الأمم المتحدة والقطاع الخاص أن تحسن إنتاج الأغذية من خلال النهج القائمة على السوق. كما تمت الإشادة بخطة التعافي والقدرة على الصمود في أفريقيا التي وضعتها المجموعة باعتبارها خطة تبيّن كيف يمكن للتعاون بين المنظمات الدولية، والحكومات والشركات الخاصة أن يسدّ فجوات التمويل التي أعاققت التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 2. وسلط أحد أعضاء المجلس الضوء على أهمية التمويل البالغ الصغر في تأمين سبل كسب عيش أصحاب الحيازات الصغيرة في منطقتهم، داعيا المؤسسات المالية إلى دمج استراتيجيات "المحاصيل مضافة إلى أنشطة أخرى" في مخططات التمويل، وحث الحكومات على إدماجها في سلاسل القيمة وتوفير إطار تنظيمي لإنفاذ العقود. وشدد على ضرورة أن توفر المؤسسات الائتمانات الميسورة التكلفة والفعالة، وسأل الدكتور Mwangi عن تجربة مجموعة Equity القابضة في العمل مع الحكومات بشأن الإعانات والحوافز الأخرى لتشجيع المصارف على تلبية احتياجات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، واستراتيجيتها لتلبية الاحتياجات الائتمانية للمزارعين المستأجرين الذين لا يملكون سند ملكية قانونيا للأرض، خصوصا في المناطق الريفية حيث كانت الخدمات المصرفية عبر الإنترنت هي الخيار الوحيد.

- 24- كما دُعي الدكتور Mwangi إلى مشاركة وجهات نظره حول كيفية استفادة الشركاء من خبرة البرنامج في السياقات الهشة ووصوله إليها وتأثيره فيها، وكيف يمكن للجهات المانحة زيادة مشاركة القطاع المصرفي التجاري في معالجة فجوة التمويل في الزراعة وإنتاج الأغذية في أفريقيا. كما تم التماس المزيد من الأفكار حول كيفية تعزيز مجموعته للمساواة بين الجنسين؛

وخططها للتعامل مع الجيل القادم من المزارعين وأصحاب المشروعات الزراعية؛ والاستثمارات المحتملة العالية التأثير في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

25- وردا على أسئلة أعضاء المجلس، قال الدكتور Mwangi إن الشركاء يمكن أن يستفيدوا من معرفة البرنامج وعلاقاته بصانعي السياسات، وقدراته العلمية وقيادته في مجال الأمن الغذائي، ومكانته ككيان تابع للأمم المتحدة وحائز على جائزة نوبل، وهو أمر حاسم لحشد الدعم. وفي ما يتعلق بفجوة التمويل الائتماني، يمكن للقطاع الخاص أن يكون أكبر مزود لرأس المال، ولكن عليه أن يعيد النظر في نهجه في الزراعة، مع التركيز على رعاية البحوث والابتكار لإشراك الشباب وتشجيع إضافة القيمة وتقاسم المنافع.

26- وكانت مجموعة Equity مؤسسة تقوم على تكافؤ الفرص، وكانت نسبة 54 في المائة من عملائها نساء. وكان مستقبل الزراعة يعتمد على المهارات التكنولوجية للشباب وتعليمهم، ولكن كان لا بد من اجتذابهم إلى هذا القطاع من خلال الزراعة الأكثر ابتكاراً، والحوافز الحكومية وفرص العمل على طول سلسلة القيمة.

27- وفي ما يتعلق بالاستثمارات التي تُحدث أثراً في السياقات الهشة، يمكن للبرنامج أن ينظر في إنشاء نظام إيكولوجي للأمن الغذائي داخل البلدان المعنية، باستخدام المناطق الأقل هشاشة لإنتاج الغذاء، وبالتالي خلق وظائف، وخفض التكاليف ومعالجة الأسباب الجذرية للهشاشة، مع تزويد الأشخاص الذين يخدمهم بالأغذية المنتجة محلياً والمفضلة. وفي ما يتعلق بالتمويل البالغ الصغر والائتمانات الميسورة التكلفة، يمكن الحد من المخاطر عن طريق التدريب وبناء قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، مما يسمح بتخفيض أسعار الفائدة. وتقادى المصرف مشكلة سندات ملكية الأراضي من خلال النظر في تصنيف التدفق النقدي للمقترضين المحتملين، وكان رائداً في مجال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، حيث تتم 99 في المائة من معاملاته على المنصات الرقمية وتتم معالجة 68 في المائة من ائتماناته رقمياً.

28- وأعربت المديرية التنفيذية عن امتنان البرنامج لشركته مع مجموعة Equity القابضة، وقالت إن الطموح لاستثمار 50 مليون دولار أمريكي في سلاسل القيمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة بموجب الاتفاق الجديد الذي تم توقيعه في وقت سابق من ذلك اليوم، يمكن أن يصبح مخططاً لإطلاق الاستثمار في النظم الغذائية المحلية ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

المسائل التشغيلية

عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية

29- وصف نائب المديرية التنفيذية الأثر المستمر للنزاعات، والصدمات المناخية وأزمة التمويل الإنساني على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. فقد زاد عدد الأشخاص الذين يقدر أنهم يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد بأكثر من الضعف خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث تعدى 300 مليون شخص. وأدت أزمة التمويل الإنساني العالمية إلى انخفاض استهلاك الغذاء وتزايد التوترات، مع تأثير غير متناسب على النساء والبنات. كما أنها أعاقت قدرة البرنامج على الوصول إلى المجتمعات المحلية التي يصعب الوصول إليها في سياقات النزاع، حيث كانت هناك حاجة في كثير من الأحيان إلى نهج أعلى تكلفة. وكان البرنامج يسعى إلى إيجاد طرائق للتكيف، بما في ذلك من خلال الابتكارات مثل أداة الدفع الرقمية الخاصة به، ومن خلال زيادة إضفاء الطابع المحلي. وواصل البرنامج تحديد أولويات أنشطته لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، مستخدماً الاستهداف القائم على الضعف ومشاركاً في التحليل السياقي لمراعاة الظروف على أرض الواقع.

30- وكان خمسة وستون في المائة من الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد موجودين في بيئات هشة أو متضررة من النزاعات، وتفاقم التعقيد التشغيلي بسبب تغير التحالفات الإقليمية وتغير النظرة إلى وجود الأمم المتحدة. كما زادت أزمة المناخ من حدة انعدام الأمن الغذائي. وكان البرنامج، من خلال استعداده لحالات الطوارئ وإجراءاته الاستباقية، يدعم المجتمعات المحلية في أن تصبح أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية، والتكيف مع الظروف المناخية القاسية، ويعمل

مع الحكومات والشركاء المحليين لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية لتحسين الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

- 31- واستمرت عمليات الطوارئ، بما في ذلك في غزة والسودان وميانمار. وفي لبنان، تم اتخاذ تدابير الاستعداد في حال تصاعد الوضع. وفي الوقت نفسه، شارك البرنامج، في إطار خطته لتغيير الحياة، في أعمال مثيرة للاهتمام، مثل توسيع نطاق برامج الوجبات المدرسية، وتحسين فرص الحصول على الأغذية الصحية والمغذية، وتعزيز الحلول المحلية لمكافحة سوء التغذية.
- 32- وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء الوضع الإنساني المتدهور في جميع أنحاء العالم، وشكروا البرنامج على جهوده المتواصلة لإنقاذ الأرواح وتغيير الحياة، وأشادوا بموظفيه لتفانيهم في مواجهة التحديات الشديدة والموارد المحدودة، مما تطلب منهم اتخاذ قرارات صعبة. وحث الأعضاء البرنامج على إعطاء الأولوية للاحتياجات الأكثر إلحاحا باستخدام نهج الاستهداف القائم على الضعف والنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية؛ وزيادة التعاون مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الأخرى، بما في ذلك من خلال التحليل المشترك بين القطاعات وتقييم الاحتياجات؛ وتركيز جهوده في مجال القدرة على الصمود في المناطق حيث لديه وجود راسخ وأثبت قيمة مضافة. وأشار الكثير من الأعضاء إلى الوجبات المدرسية كوسيلة نموذجية لمواجهة التحديات المتعددة في الوقت نفسه.
- 33- ودعا الكثير من الأعضاء الجهات المانحة إلى زيادة التمويل، وسلط بعضهم الضوء على مزايا التمويل المرن والقابل للتنبؤ به. وتم تشجيع البرنامج على توسيع قاعدة مانحيه ومواصلة استكشاف الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية.
- 34- وطلب عدة أعضاء إجراء مزيد من المناقشات المتعمقة بشأن تحديد الأولويات والاستهداف وأثرهما على المستفيدين. كما اقترح أحد الأعضاء إجراء مناقشة مستقبلية حول دور البرنامج في التنمية والقدرة على الصمود والحماية الاجتماعية، مشيراً إلى أن البرنامج كان في كثير من الأحيان الوكالة الوحيدة التي لديها القدرة على الوصول والقدرة على تنفيذ مشروعات كبرى في مجال القدرة على الصمود.
- 35- وشكرت إدارة البرنامج، في معرض ردها على التعليقات، أعضاء المجلس على التزامهم بدعم الدعوة التي يقوم بها البرنامج، وأقرت بأن تحديد الأولويات، وبناء القدرة على الصمود والمساءلة أمام السكان المتضررين هي مسائل بالغة الأهمية. وكان البرنامج يسعى إلى تحقيق التوازن الصحيح بين إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة في خطته الاستراتيجية المقبلة وسياساته المقبلة بشأن القدرة على الصمود وتغير المناخ، وهو يتطلع إلى التشاور مع المجلس بشأن تلك الأدوات.
- 36- ويقوم البرنامج باستعراض مشروعاته لضمان استهداف الأشد ضعفاً، مع مراعاة قدرته على العمل نظراً إلى القيود التشغيلية في العديد من السياقات. كما أنه كان يساعد مكاتبه القطرية على التنبؤ بدقة أكبر بالتمويل الذي يمكن أن تتوقع الحصول عليه، تماشياً مع عملية أوسع نطاقاً يقودها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على نطاق نظام الاستجابة الإنسانية بأسره. وفي الفترة التي تسبق وضع اللامسات الأخيرة على سياسة البرنامج لإضفاء الطابع المحلي التي ستشمل عنصراً قوياً بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين، كان البرنامج يستكشف سبل إشراك الناس في البرامج والمساعدات التي تأخذ في الاعتبار تطلعاتهم وكذلك احتياجاتهم، ويتجه خارجياً لإشراك المنظمات المحلية والوكالات الحكومية التي تتفاعل بشكل مباشر أكثر مع السكان المتضررين.

تحديث شفوي بشأن مشروع الضمان العالمي

- 37- في معرض تقديم التحديث، أعلنت المديرية التنفيذية عن الموافقة مؤخراً على تعميم بشأن إطار الضمان العالمي، الذي وضع معايير ضمان واضحة يجب أن تستوفيها كل عملية من عمليات البرنامج، ونص على أن الحالات الاستثنائية التي لا تستطيع فيها الإدارة التأكد من الوفاء بالمعايير ستُطرح على الأعضاء لإجراء مناقشة مفتوحة وصريحة بشأن كيفية المضي قدماً.
- 38- وأفادت الإدارة أن جميع العمليات العالية المخاطر والبالغ عددها 31 عملية تنفذ خطط الضمان المعززة الخاصة بها. وركزت الجهود المبذولة حتى الآن على المساعدة الغذائية العامة؛ وستتناول المرحلة التالية الأنشطة البرمجية الهامة الأخرى، مثل التغذية والتغذية المدرسية. وهناك ثلاث عشرة عملية تنفذ الاستهداف على أساس الضعف؛ وسيطلب نشر نهج الاستهداف

الجديد على أصحاب المصلحة رسائل دقيقة وشاملة لتسهيل قبولها من جانب المجتمعات المحلية. ومجال التركيز الآخر هو الرصد وآليات التعقيبات المجتمعية، والتي تم دمجها الآن في خدمة واحدة في المقر. ويشتمل التعميم النهائي الذي يدون الحد الأدنى لمتطلبات الرصد وآليات التعقيبات المجتمعية على "آلية إعداد الميزانية وتخصيص التمويل" للرصد من أجل تحديد العتبات الموصى بها حسب حجم البلد لضمان التمويل المناسب، حتى في ظروف انخفاض الموارد. وكان ما يقرب من 80 في المائة من العمليات العالية المخاطر يستخدم نهجا متعدد الطبقات للرصد يشمل الرصد التقليدي والرصد من جانب أطراف ثالثة ورصد عن بُعد بالإضافة إلى قنوات إبلاغ محسنة للمستفيدين. وتفي حاليا تسع عمليات عالية المخاطر بجميع معايير الضمان لآليات التعقيبات المجتمعية.

39- وفي مجال إدارة السلع وسلسلة الإمداد، تم تعميم حل الميل الأخير لنظام دعم تنفيذ اللوجستيات على 26 عملية من أصل 31 عملية عالية المخاطر؛ وحيثما كان ذلك مناسباً، أُجريت عمليات فحص للمخزونات من جانب أطراف ثالثة ونفذت المراقبة بالفيديو. وتم الانتهاء من التعميم الخاص بإدارة الهوية وبدأت العمليات العالية المخاطر تعتمد بسرعة نهج التسجيل والتحقق المحسنة. وتم نشر خدمة مطابقة عالمية لدعم المطابقة المفصلة والكشف عن الحالات الشاذة في جميع العمليات ولجميع الطرائق. وأوضح البرنامج أيضا الأدوار والمسؤوليات في ما يتعلق باختيار الشركاء المتعاونين والتعاقد معهم وإدارتهم. وقد تم تعميم منصة Partner Connect على 17 عملية عالية المخاطر، والبرنامج في طريقه لتحقيق التغطية الكاملة بحلول نهاية العام. وستحتل مسألة الضمان مكانة بارزة في جدول أعمال مشاوررة البرنامج السنوية بشأن الشراكات.

40- وإجمالاً، اتبع البرنامج نهجا قائما على المخاطر حيث قامت كل عملية عالية المخاطر بتحديد أكبر مجالات المخاطر التي تواجهها ورببتها حسب الأولوية ثم نفذت خطتها للتصدي لها، بمشاركة قوية من المكتب الإقليمي. وكان البرنامج مهتما أيضا بالقدرة على تحمل التكاليف، ساعيا إلى ضمان وصول المساعدة إلى الأشخاص المناسبين بتكلفة معقولة. وكانت المسائل الاستراتيجية الأخرى هي المرونة التشغيلية، وتكامل النظم، وإدارة التعلم، والمعرفة.

41- ورحب أعضاء المجلس بالتحديث، وشددوا على أهمية تنفيذ إطار الضمان العالمي لتعزيز المساءلة أمام الدول الأعضاء والجهات المانحة والمستفيدين. وأثنوا على البرنامج لإضفاء الطابع المؤسسي على الإبلاغ عن التقدم المحرز ومشاركته مع الجهات المانحة، مشيرين إلى قيمتها بالنسبة للامتثال والرقابة والرصد والمساءلة والإدارة الشفافة للموارد.

42- ووصف الكثير من الأعضاء التكاليف المتعلقة بالضمان بأنها استثمار مستمر ضروري لضمان الثقة في نموذج البرنامج. ودعا البرنامج إلى الاستثمار في تعزيز المساءلة أمام الأشخاص المتضررين، وخاصة آليات التعقيبات المجتمعية، للوفاء بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وغيرها من التزامات الحماية والمساءلة، وتطلعا إلى أداة مؤسسية تدمج بيانات الرصد وآليات التعقيبات المجتمعية.

43- وأكد الأعضاء أن الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة ينبغي أن يتمكنوا من الحصول عليها بشكل آمن وكامل ودون تدخل، وشددوا على أهمية التدريب والرصد والتقييم وإدارة المخاطر وسلاسل الإمداد في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، أقروا بالحاجة إلى المرونة للتكيف مع بيانات التشغيل المتقلبة.

44- وأشار أحد أعضاء المجلس إلى الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الرقابة والرصد والمساءلة وإدارة المخاطر وبين ضرورة الوصول إلى المستفيدين، فطلب من البرنامج مواصلة مشاركة نهج الاستراتيجي في هذا المجال، مضيفا أن الاعتبارات الاستراتيجية ينبغي أن تشمل القدرات والخبرات التقنية للبرنامج وشركاءه المتعاونين لتحديد المخاطر والتعامل معها. ودعا الأعضاء إلى التركيز بقوة على مسار عمل الشركاء المتعاونين وإعطاء تحديثات بها الشأن لضمان مواكبته للتقدم الشامل الذي أحرزه البرنامج بشأن تدابير الضمان.

45- وطلب أعضاء المجلس نشر معايير الضمان العالمية الأربعة للبرنامج على نطاق واسع، بما في ذلك في المجال العام، وشددوا على أهمية التواصل الشفاف وفي الوقت المناسب مع المجلس عندما يتعدّد ضمان المعايير بالكامل. ودُعي البرنامج إلى إصدار تكليف بإجراء تقييم خارجي مستقل لتقييم كل تدبير من التدابير الجديدة المعتمدة، بهدف التأكد من أن البرنامج قادر على التعامل مع ميزة تدابير الإصلاح الحاسمة في المستقبل وتمويلها.

- 46- ويتطلع أعضاء المجلس أيضا إلى تقارير شاملة نهائية عن تحريف مسار المساعدات في تيغراي بإثيوبيا وتقارير عن تحقيقات مماثلة في منطقة غامبيلا والمنطقة الصومالية، حيث اقترح أحد الأعضاء إجراء استعراض للإدارة. وتطلع بعض الأعضاء إلى تلقي تحديثات بشأن الجهود المبذولة لتعزيز إدارة مخاطر الشركاء المتعاونين.
- 47- وأكدت الإدارة أن الزيادة في التكاليف المرتبطة بالضمان تعتبر استثمارا؛ وفي الوقت نفسه، يسعى البرنامج إلى ضمان بقاء هذه التكاليف تحت السيطرة، وخاصة في وقت تخفيض الميزانيات. وتشكل فائدة آليات التعقيبات المجتمعية في الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والحاجة إلى تعزيز الجهود في هذا الصدد موضوعا حاليا للمناقشة داخل البرنامج؛ وفي أعقاب تقييم الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ستنتظر الإدارة في آليات التعقيبات المجتمعية باعتبارها مجرد وسيلة واحدة لحل هذه المشكلة.
- 48- ورحبت الإدارة أيضا بالدعوة إلى تقييم المشروع في أواخر عام 2025 أو أوائل عام 2026، وأحاطت علما بطلبات زيادة التركيز على إدارة الشركاء المتعاونين وبناء القدرات وإعداد تقرير شامل عن الوضع في إثيوبيا، مشيرة إلى أن الجدول الزمني للتحقيق خارج عن سيطرة الإدارة. وقد تم مؤخرا إطلاق بروتوكول شامل جديد لتصعيد الحوادث لضمان لفت انتباه الإدارة إلى الحوادث بسرعة ودعم تدفق المعلومات الدقيقة إلى الجهات المانحة والدول الأعضاء. ويقوم البرنامج أيضا بتعميم معايير الضمان في عملياته العادية لإدارة المخاطر على جميع المكاتب القطرية ويضمن أن يكون لدى المكاتب القطرية وسيلة للإبلاغ وتصعيد المسائل عندما تكون غير قادرة على الوفاء بمعايير الضمان، مما يدعم بالتالي الشفافية الكاملة.

العروض الإقليمية

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية

- 49- حذرت المديرية الإقليمية من أنه من المتوقع أن يتدهور انعدام الأمن الغذائي في غزة، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، واليمن، خلال الأشهر الستة المقبلة. وكان للنزاع الدائر في غزة تداعيات واسعة النطاق على عمليات البرنامج في لبنان، والجمهورية العربية السورية، واليمن. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الأعمال العدائية في البحر الأحمر إلى ارتفاع أسعار الشحن، وتسببت أزمة السودان في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى مصر، وليبيا.
- 50- وفي غزة، أدى التوغل في رفح إلى إضاعة الكثير من التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة. وكانت بيئة العمل في غزة مختلفة عن أي شيء شهدته البرنامج على الإطلاق؛ ومع ذلك، تمكنت المنظمة من مساعدة أكثر من 1 000 000 شخص في مايو/أيار.
- 51- وفي اليمن، في أعقاب احتجاز موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أوقف البرنامج المساعدات الغذائية المقدمة إلى الشمال مؤقتا في حين تفاوض بشأن برنامج أكثر استهدافا. ونظرا للوضع المعقد للغاية، كان من الضروري اتخاذ قرار على نطاق الأمم المتحدة بشأن البرامج في اليمن، وطلب البرنامج دعم الأمم المتحدة والمجلس عند استئناف عملياته.
- 52- وفي الجمهورية العربية السورية، انخفض عدد الأشخاص الذين حصلوا على مساعدات البرنامج بنسبة 80 في المائة مقارنة بالعام الماضي على الرغم من أن الاحتياجات لا تزال مرتفعة. وفي لبنان، واصل البرنامج العمل على دمج شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة التابعة للبنك الدولي والبرنامج الوطني لاستهداف الفقر الذي يموله البرنامج في شبكة أمان اجتماعي واحدة، ولكنه اضطر إلى نقل اهتمامه إلى الاستعداد لاحتمال تصاعد الأعمال العدائية. وفي أوكرانيا، حيث تم الإبلاغ عن ارتفاع حاد في عدد الوفيات بين المدنيين وتغيرت خطوط المواجهة، يقوم البرنامج بعمليات توزيع مزدوجة في أماكن معرضة للمخاطر في حين لا يزال بوسعه الوصول إليها.
- 53- وعلى نطاق المنطقة، قام البرنامج بمواءمة عملياته مع واقع التمويل، ولكنه واصل البحث عن طرق مبتكرة للوصول إلى الأشخاص المحتاجين في حالات الطوارئ وكان لديه الكثير من التطورات الإيجابية للإبلاغ عنها، بما في ذلك في مجالات البرمجة الذكية مناخيا، والضمانات، والحماية الاجتماعية، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومع ذلك، كانت هذه هي التحديات التي جعلت البرنامج يحتاج إلى الدعم من مجلسه من حيث الموارد والدبلوماسية، ولا سيما في اليمن، لضمان إطلاق سراح الموظفين المحتجزين، وصياغة موقف على نطاق المنظومة واستئناف العمليات؛ وفي غزة، لتسهيل الوصول

الأمن والمستدام إلى الأشخاص المحتاجين. وكانت المخاطر كبيرة، خاصة في غزة. وقدم البرنامج تحديثات منتظمة عن الخسائر والمخاطر المشتركة من خلال إطار وضعته شعبة إدارة المخاطر التابعة له خصيصاً لغزة؛ وطلب من الأعضاء إبلاغ البرنامج في حالة تجاوز المخاطر للمعلومات التي حددتها. كما تم حث الأعضاء على البحث عن حلول سياسية لتجنب حدوث أزمة أخرى يمكن أن ينتشر أثرها إلى ما هو أبعد من لبنان وحتى خارج المنطقة.

54- وشكر أعضاء المجلس المديرية الإقليمية على تحديثها والبرنامج على عمله الدؤوب لإنقاذ الأرواح في المنطقة، ولا سيما في غزة والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا واليمن. وأشاد أحد أعضاء المجلس بالشفافية التشغيلية للبرنامج والجهود المبذولة لإعادة تصميم برامجه في الجمهورية العربية السورية؛ وسلط آخرون الضوء على قيمة عمله في مجال الحماية الاجتماعية في لبنان؛ ودعمه لسلاسل الإمداد وتعزيز النظم الغذائية والوجبات المدرسية وإزالة الألغام في أوكرانيا؛ والإدارة القوية للمخاطر في غزة. ودعا الكثير من الأعضاء إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق الاستقرار في المنطقة بأكملها وزيادة الاستثمار في العمل الاستباقي والدبلوماسية الوقائية ونظم الإنذار المبكر والقدرة على الاستجابة السريعة.

55- وأشاد أحد أعضاء المجلس بجهود البرنامج للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً، وطلب تحديثات بشأن جهود إعادة توجيه البرامج الصغيرة، إلى جانب أي أفكار نيرة يمكن تبادلها عبر المنطقة.

56- وتعهد أعضاء المجلس بدعم المبادئ الإنسانية والوصول من دون عوائق إلى جميع المحتاجين، فأدانوا احتجاز العاملين في المجال الإنساني في اليمن. وشجع أحد الأعضاء البرنامج على مواصلة تعزيز استجابته لسوء التغذية الحاد الشديد في البلاد، بما في ذلك من خلال الاتصالات مع أصحاب المصلحة بشأن فجوات التمويل وانقطاع الإمدادات.

57- وتثير الحالة الإنسانية في غزة قلقاً بالغاً لدى الكثير من أعضاء المجلس. وطلب أحدهم المزيد من التفاصيل عن تحديات الوصول في الشمال والجنوب وتحديثاً بشأن مفاوضات الوصول؛ وتساءل أيضاً عما إذا كان البرنامج يعمل مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ودعا عضو آخر البرنامج إلى تقديم آرائه بشأن إجراءات الدعوة المحتملة التي تتخذها الجهات المانحة والشركاء لمعالجة مسائل الوصول في غزة على وجه الخصوص، إلى جانب المجاعة الوشيكة.

58- وردا على ذلك، قدم نائب المديرية التنفيذية تفاصيل إضافية عن غزة. ففي حين يحتاج البرنامج إلى تنويع الحصول على الغذاء وتحسين المدخول التغذوي، فإنه يلزم اتباع نهج متعدد القطاعات يشمل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والرعاية الصحية الأساسية. وقد تحسنت إمكانية الوصول في الشمال، ولكن الحالة في الجنوب ساءت بسبب العملية العسكرية في رفح. وكانت المشكلة الرئيسية هي التوزيع داخل الحدود بسبب المسائل الأمنية، ولكن أيضاً بسبب الفوضى والنهب على نطاق واسع. وهناك حاجة إلى خطة للأمن الشامل والحوكمة، تليها أعمال هائلة للإنعاش وإعادة الإعمار – وهي مسائل تتجاوز بكثير نطاق ولاية البرنامج وحتى الأمم المتحدة. ولا بد من أن تنتهي الحرب ويجب وضع خطة للفترة التالية مباشرة، ويتطلع البرنامج إلى الدول الأعضاء لتحقيق ذلك. وفي هذه الأثناء، يتمثل دور البرنامج ببذل كل ما في وسعه لإبقاء الناس على قيد الحياة ومنحهم بعض الكرامة.

59- وفي اليمن، يعتمد استئناف المساعدة الغذائية العامة للبرنامج باستخدام التحليل التجريبي لإعادة الاستهداف على التحليل والمشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة. وفي غضون ذلك، ونظراً لتزايد انعدام الأمن الغذائي بعد توقف دام تسعة أشهر، سيقدم البرنامج استجابة طارئة سريعة لمرة واحدة في المناطق الأربع والثلاثين الأكثر أهمية. وسيتم تبادل الأفكار النيرة المطلوبة بشأن عمليات إعادة الاستهداف للبرامج الأصغر حجماً بشكل ثنائي.

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

60- استهل المدير الإقليمي عرضه العام بتسليط الضوء على مشاركة البرنامج المتزايدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع التركيز على التكيف مع المناخ وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز النظم الوطنية والإقليمية للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

- 61- وبالاتصال إلى مناطق أخرى، أفاد بأن النزاع الشديد في ميانمار، وانتهاكات حقوق الإنسان وتسليح الغذاء المنتشرة على نطاق واسع، وأن ثلث السكان يواجهون مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية مقيدا بشدة. وكان البرنامج يعمل على نطاق أوسع مع أطراف النزاع وأصحاب المصلحة الآخرين، بمن في ذلك الجهات المانحة. وكان قد أوصل المعونات الغذائية إلى 940 000 شخص منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، ويُتوقع أن تصل إلى مليوني شخص في عام 2024. ولكن كان من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام الدولي لهذه "الأزمة المنسية".
- 62- وفي بنغلاديش، تم رفع الاستحقاقات النقدية للاجئين، وكان من المتوقع العودة إلى الحصص الغذائية الكاملة قريباً، ولكن تصاعد العنف في المخيمات، وكان الكثير من اللاجئين يخشون مغادرة ملاجئهم للذهاب إلى العيادات الصحية، والمدارس والخدمات الأساسية الأخرى. ودعم البرنامج بفعالية استجابة الحكومة لإعصار ريمال، بما في ذلك من خلال العمل الاستباقي، وينتقل الآن إلى مرحلة التعافي.
- 63- وفي أفغانستان، كان ربع السكان يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد (في المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، وأجبرت التخفيضات الهائلة في التمويل البرنامج على خفض 90 في المائة من المستفيدين من خدماته؛ وكان معدل وفيات الأطفال في طريقه إلى الارتفاع. وكان البرنامج يشجع أنشطة كسب العيش وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية: شاركت 7 000 امرأة في مشروعات التمكين الاقتصادي و784 000 شخص في مبادرات البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الجدران والسدود التي وفرت الحماية خلال الفيضانات المفاجئة الأخيرة التي استجاب لها البرنامج في غضون 24 ساعة.
- 64- وأنجزت تقييمات رسمية لمخاطر التدليس في أربعة بلدان عالية المخاطر، مما ساعد البرنامج على صقل الرقابة على الشركاء في النقاط الرئيسية في سلسلة الإمداد وعلى تشديد الضوابط الأخرى.
- 65- وبدعم من الدول الأعضاء، زاد البرنامج من جهوده لضمان مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة، وخصوصاً الأطفال في سن الدراسة، في برامج الاستعداد للكوارث والاستجابة لها، وبرامج الرعاية الاجتماعية، كما أن عملية صنع القرار استرشدت بالبيانات والتحليلات المصنفة بحسب الإعاقة. ويعمل البرنامج أيضاً مع شركاء خبراء في مجال منع الاستغلال والانتهاك الجنسين.
- 66- وشكر أعضاء المجلس موظفي البرنامج على عملهم المتقاني في البيئات الصعبة، ورحبوا بزيادة التركيز على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدماج منظور الإعاقة والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين. وأعرب الكثير منهم عن قلقهم العميق إزاء انعدام الأمن الغذائي في المنطقة، وتعهدوا بتقديم دعم إضافي للتخفيف من النقص الخطير في التمويل. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لجهود نائب المدير التنفيذية لتحسين وصول المساعدات الإنسانية والحماية في ميانمار، وشددوا على أهمية زيادة الاهتمام بمثل هذه الأزمات التي طال أمدها. وأثنى أحد الأعضاء على البرنامج لعكسه مسار خفض حصص الغذائية في بنغلاديش، وسأل عضو آخر عن ارتفاع معدلات سوء التغذية في مخيمات كوكس بازار.
- 67- وأشاد أعضاء المجلس بالجهود التي يبذلها البرنامج لتلبية احتياجات السكان الأفغان الضعفاء، وخصوصاً النساء والأطفال والمجموعات المهمشة. وشدد بعض الأعضاء على الحاجة إلى الاستثمار في العمل الاستباقي لبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- 68- وقال نائب المدير التنفيذية إن البرنامج سيناقش مخاطر عمله في ميانمار مع الجهات المانحة من أجل تطوير فهم مشترك لأفضل السبل لمعالجتها. وفي ما يتعلق بمعدلات سوء التغذية المرتفعة في كوكس بازار، قال المدير الإقليمي إن هذه المعدلات تنبع جزئياً من سوء خيارات الأنماط الغذائية؛ ويستثمر البرنامج في رسائل التغيير السلوكي لزيادة الطلب على الغذاء الصحي. كما شجع المجتمع الدولي على الاستجابة لدعوة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى إصلاح النظام المالي الدولي واستخدام مؤشر هشاشة متعدد الأبعاد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالفروض الميسرة.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

- 69- قال نائب المدير الإقليمي إن الجفاف الناجم عن ظاهرة النينيو أهلك المحاصيل وهدد الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة. وأدت الإجراءات الاستباقية إلى حماية الأرواح وسبل كسب العيش، ولكن البرنامج لم يتمكن من الوصول إلا إلى جزء بسيط من المحتاجين. وكان البرنامج يعمل على توسيع نطاق الدعم الغذائي والتغذوي الطارئ لعدد 5 ملايين شخص حتى مارس/آذار 2025، ويتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الاستعدادات لموسم الزراعة المقبل. كما تعرض إنتاج الأغذية وسبل كسب العيش للتهديد بسبب تصاعد النزاع والعنف، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكابو ديلغادو في شمال موزامبيق. وفي جميع أنحاء الإقليم، كانت الحكومات تعهد إلى البرنامج بتنفيذ البرامج العامة وجهود تعزيز القدرات، كما هو مبين في خططها الاستراتيجية القطرية.
- 70- وكان البرنامج يعمل على انتشال الناس من حالة انعدام الأمن الغذائي من خلال شراكات استراتيجية مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، وأدت التدخلات لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الحد من خسائر ما بعد الحصاد، وتحسين وصول المزارعين إلى الأسواق في عدة بلدان، حيث يخطط البرنامج للوصول إلى 5 ملايين من الأشخاص الضعفاء من خلال مشروعات القدرة على الصمود التي ينفذها شركاء متعددون في عام 2024.
- 71- وظل تنفيذ مشروع الضمان العالمي يمثل أولوية، بما في ذلك من خلال مبادرات تعزيز القدرات، وفصل الواجبات، ونهج التنفيذ المتكامل، ورقمنة توزيع الأغذية العينية في بعض البلدان، وتوسيع نطاق الاستهداف القائم على الضعف.
- 72- وفي عام 2024، وصل البرنامج إلى 6.7 مليون شخص، نصفهم من النساء والبنات، اللواتي استقدن أيضا من جهود البرنامج لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسين وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويحتاج البرنامج إلى 735 مليون دولار أمريكي لتغطية الاحتياجات على مدى الأشهر الستة المقبلة. وفي هذه الأثناء، كان المكتب الإقليمي يكثف جهوده لتوسيع قاعدة المانحين، بما في ذلك من خلال التمويل المختلط، ومبادلة الديون وغيرها من النهج المبتكرة.
- 73- وشكر أعضاء المجلس نائب المدير الإقليمي على اللوحة العامة وموظفي البرنامج على عملهم المنفذ للأرواح في المجتمعات المحلية الضعيفة. وتعهد الكثير من الأعضاء بتقديم دعم إضافي لعمل البرنامج في الإقليم. وأشاد المتكلمون بجهود البرنامج لمكافحة سوء التغذية وعمله في مجال بناء القدرة على الصمود والاستعداد للكوارث والحلول المبتكرة، بما في ذلك الزراعة الذكية مناخيا. ودعا أحدهم، متحدثا باسم إحدى القوائم الانتخابية، إلى اتباع نهج متكامل ومتعدد الشركاء لمعالجة الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي الحاد؛ وتساءل آخر عن الإجراءات الاستباقية التي اتخذها البرنامج قبل هطول الأمطار المتوقعة التي تسببها ظاهرة النينيا.
- 74- وأعرب المتكلمون عن قلقهم العميق إزاء تصاعد النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأشادوا بعمل البرنامج في التخفيف من آثار النزوح القسري على الأمن الغذائي، وحث أحدهم البرنامج على ضمان الرصد اللازم لمنع التندليس والهدر والاستغلال والانتهاك الجنسين. كما أعرب المتكلمون عن قلقهم إزاء العنف في كابو ديلغادو، وأشاد أحدهم ببدء تنفيذ الاستهداف القائم على الضعف في المقاطعة مؤخرا، وشجع البرنامج على توسيع نطاقه ليشمل أجزاء أخرى من البلاد وزيمبابوي.
- 75- وطلب أحد المتكلمين توضيحات بشأن التدابير التصحيحية المرتبطة بالتصنيف "غير الفعال/غير المرضي" في مراجعة داخلية لحسابات مكتب مدغشقر.
- 76- وقال نائب المدير التنفيذية إن انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار من جمهورية الكونغو الديمقراطية أدى إلى نشوء تحديات تشغيلية وأمنية يسعى البرنامج وحكومة البلد ومنظومة الأمم المتحدة إلى معالجتها.
- 77- وأكد المدير الإقليمي بالإجابة ونائب المدير الإقليمي لأعضاء المجلس أن البرنامج يعمل مع الحكومات والمنظمات الإقليمية بشأن الاستجابة لحالة الطوارئ المتمثلة بأزمة الجفاف وبناء القدرة على الصمود؛ وأن المكتب الإقليمي يعمل على توسيع نطاق التدخلات في مشروع الضمانات في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وأن عملية تصنيف متكامل لمرحل الأمن الغذائي واعتماد الاستهداف القائم على الضعف في زيمبابوي هما قيد المناقشة. وستتاح المعلومات المتعلقة بمراجعة مكتب المفتش (ة) العام (ة) لحسابات المكتب القطري في مدغشقر بمجرد الانتهاء من المتابعة. وكان المكتب الإقليمي بصدد وضع استراتيجية تغذية متعددة

القطاعات، وشملت الإجراءات الاستباقية قبل ظاهرة النينيا توسيع نطاق مبادرات بناء القدرة على الصمود مثل تجميع مياه الأمطار، والجهود المبذولة لتعبئة موارد إضافية.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

- 78- أطلعت المديرية الإقليمية المجلس على الوضع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث يتزايد انعدام الأمن الغذائي ويعاني 28.6 مليون شخص في البلدان حيث ينفذ البرنامج عمليات من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك نصف السكان في هايتي. وتمارس مستويات الهجرة المتزايدة ضغوطا على البرامج الحكومية الرامية إلى دعم الأشخاص المتقاعدين، ويعمل البرنامج مع نظرائه في كولومبيا وإكوادور وبيرو على تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي وتمكين المهاجرين.
- 79- وتسبب الانتقال بين ظاهرتي النينيو والنينيا في حدوث حالات جفاف وندرة المياه في بعض البلدان، وهطول أمطار غزيرة وفيضانات في بلدان أخرى. وفي حين استعرت حرائق الغابات في جميع أنحاء الإقليم، بدأ موسم العواصف، مما أجبر الناس على ترك منازلهم. وكان البرنامج يقدم المساعدات الغذائية والنقدية، ويخزن الأغذية مسبقا، ويبرم اتفاقات شراء الأغذية مع تجار التجزئة، ويعمل مع الحكومات والقطاع الخاص لتعزيز القدرات والنظم الوطنية للخدمات اللوجستية والإنذار المبكر وتحليل المخاطر.
- 80- وفي هايتي، أدى تعيين حكومة جديدة إلى تحسين آفاق الاستجابة الإنسانية، لكن ارتفع عدد النازحين داخليا بنسبة 60 بالمائة منذ مارس/آذار. وكان البرنامج يقدم المساعدة الطارئة، ويشغل رحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، ويحسن الخدمات البحرية ويدير الممر اللوجستي بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، لكن واجهت العمليات فجوة تمويلية قدرها 76 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة التالية.
- 81- وفي إطار مشروع الضمان العالمي، قامت ثلاثة مكاتب قطرية في المنطقة بتحديث نظامي الرصد وتقييمات المستفيدين، وكان المكتب الإقليمي بصدد وضع استراتيجيات لإدارة المخاطر لفائدة المكاتب القطرية وتدابير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك تدريب موظفي البرنامج وشركائه.
- 82- ويعمل المكتب الإقليمي مع سبعة بلدان في منطقة الأمازون على وضع نهج إقليمي بشأن تغير المناخ ويساعد 16 بلدا في تعزيز النظم الغذائية. وواصل البرنامج عمله النشط في مجال الدعوة والتموضع، في المؤتمر الأخير للدول الجزرية الصغيرة النامية والتحضير للمنتدى الإقليمي القادم للتغذية المدرسية، مع الاستثمار أيضا في التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والشراكات المبتكرة وتنويع الجهات المانحة.
- 83- ومن المتوقع أن تزيد مساهمات القطاع الخاص في البرنامج بنسبة 57 في المائة في عام 2024. وأطلق برنامج جديد للتبرعات الفردية وواصل البرنامج تعبئة الموارد من البلدان التي يعمل فيها، بما في ذلك من خلال وضع ترتيبات مع المؤسسات المالية الدولية.
- 84- شكر أعضاء المجلس المديرية الإقليمية وفريقها على عملهم في الاستجابة لحالات الطوارئ وتعزيز الحماية الاجتماعية والرصد. ورحبوا بعمل البرنامج بشأن أزمة المناخ، والاستعداد للكوارث، والإنذار المبكر، والعمل الاستباقي. وكان البرنامج مصدرا للمعلومات القيمة عن الوضع الميداني وتدفقات الهجرة في أمريكا اللاتينية. وتوفر برامجه للتغذية المدرسية، والمشاركة مع المجتمعات المحلية والأنشطة الرامية إلى بناء القدرة على الصمود ومكافحة الأسباب الجذرية للجوع، دروسا مفيدة للعمل في بلدان وأقاليم أخرى.
- 85- ودعا عدد من أعضاء المجلس إلى إيلاء مزيد من الاهتمام والدعم الدوليين للإقليم، معربين عن قلقهم من تجاهله في كثير من الأحيان بسبب الأزمات الأكثر وضوحا في أماكن أخرى. وأوصى أحد أعضاء المجلس بأن تقوم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بوضع برنامج مشترك لمعالجة الأزمة في هايتي، وطلب آخر تنظيم حدث جانبي بشأن هايتي في الدورة العادية الثانية لعام 2024.

86- وشكرت الإدارة أعضاء المجلس على دعمهم ونصائحهم، وقدمت لمحة عامة عن الزيارة الأخيرة إلى هايتي. وقالت المديرية الإقليمية إن البرنامج ملتزم بزيادة المشتريات المحلية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ويخطط لعقد حدث جانبي بشأن هايتي خلال دورة المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني.

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا

87- وصف المدير الإقليمي الوضع المقلق للغاية في شرق أفريقيا، حيث يهدف البرنامج إلى الوصول إلى 36 مليون شخص من أصل 61 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام 2024، وكانت هناك استجابات واسعة النطاق لحالات الطوارئ جارية في إثيوبيا، والصومال، وجنوب السودان، والسودان.

88- وفي السودان، وبعد اندلاع الصراع في عام 2023، نزح أكثر من 10 ملايين شخص داخليا، وفر أكثر من مليوني شخص إلى بلدان أخرى، ويمكن أن يعاني 25 مليونا - أي أكثر من نصف السكان - من انعدام الأمن الغذائي الحاد وهم معرضون لخطر المجاعة. وكان البرنامج يعتزم الوصول إلى ما لا يقل عن 5 ملايين شخص في عام 2024، لكنه واجه تحديات تتمثل في تقييد وصول المساعدات الإنسانية، والعوائق البيروقراطية، واستمرار انعدام الأمن، وطلب الدعم من أعضاء المجلس في معالجة هذه المسائل. ويحتاج البرنامج بشكل عاجل إلى تمويل مرن لتمكينه من الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة في السودان والبلدان المجاورة، وسيقدم تحديثات منتظمة عن الوضع.

89- وفي إثيوبيا، أدى تنفيذ مشروع الضمان العالمي إلى تحسينات هائلة في عمل البرنامج مع الحكومة والشركاء الآخرين، بما في ذلك استهداف نقاط الضعف التي يقودها المجتمع المحلي والتسجيل الرقمي لما عدده 9.4 مليون مستفيد فضلا عن إصلاح عمليات سلسلة الإمداد في البرنامج، والحد من خطر تحريف مسار الأغذية.

90- وشملت مبادرات البرنامج الأخرى في المنطقة العمل مع الحكومات المضيفة بشأن استراتيجيات الاستجابة للفيضانات؛ وصياغة استراتيجية إقليمية للمياه مع الشركاء؛ والعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية)، والحكومات لتحسين الدعم للاجئين؛ وإيجاد مصادر جديدة للتمويل، بما في ذلك من المؤسسات ومن خلال شركات القطاع الخاص المحلية.

91- وأشاد أعضاء المجلس بالمدير الإقليمي لالتزامه بمساعدة المحتاجين طوال فترة ولايته التي تمتد لأربع سنوات. وأعربوا عن تقديرهم الخاص للعمل الابتكاري الذي يقوم به البرنامج من حيث وضع أنواع جديدة من الشراكات وحلول التمويل وبرامج المساعدة؛ ومساهمته في النظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك من خلال الدعم القائم على السوق بالنسبة إلى المبتكرين المحليين والبرامج المخصصة للشباب؛ وعمله على أنظمة الإنذار المبكر والعمل الاستباقي. ورحبوا بالتقدم المحرز في مجال تعزيز التكيف مع المناخ وإدارة المخاطر، وبرامج التغذية المدرسية والرقابة في الإقليم، وتعاون البرنامج مع الحكومات المضيفة، والجهات المانحة وشركاء التنمية، بما في ذلك في معالجة آثار ظاهرة النينيو، وفي التقييم السريع للاحتياجات والاستجابة للأزمات.

92- وأعاد أعضاء المجلس، في معرض الإعراب عن قلقهم إزاء الأزمة الإنسانية المتصاعدة في السودان، التأكيد على استعدادهم لمساعدة البرنامج في جهوده الرامية إلى تأمين وصول المساعدة الإنسانية عبر الحدود وعبر الخطوط والالتزام بالقانون الإنساني الدولي. وأثنوا على قيام البرنامج بتوسيع نطاق استجابته الإقليمية، واستخدامه لآليات مبتكرة لتقديم المساعدة وتعاونه مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الشركاء غير التقليديين. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الآثار غير المباشرة لأزمة السودان على البلدان المجاورة، وطلب أحد الأعضاء معلومات عن تنفيذ الخطة الدولية للاستجابة للمجاعة في السودان، ودور البرنامج فيها.

93- وفي ما يتعلق بالجوانب الأخرى لعمل البرنامج في الإقليم، أكد أعضاء المجلس على أهمية الحفاظ على آليات كافية للرقابة وإدارة المخاطر في البيئات العالية المخاطر. ورحبوا بنجاح البرنامج في معالجة تحريف مسار الأغذية وغيرها من التحديات في إثيوبيا والصومال، وطلبوا تحديثات منتظمة عن تلك الجهود. كما طلبوا المزيد من المعلومات بشأن عمل البرنامج مع المفوضية بشأن التعامل مع اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة، بما في ذلك ما يتعلق بالاستهداف على أساس الاحتياجات

مقابل الاستهداف على أساس الحالة؛ وبشأن أهداف استراتيجية المياه، وخاصة في ما يتعلق بالسياسة المقبلة بشأن بناء القدرة على الصمود.

- 94- وتحذيرا من العواقب الوخيمة لعدم الاستجابة بسرعة لتحديات الأمن الغذائي في شرق أفريقيا، دعا أعضاء المجلس الجهات المانحة والشركاء إلى المساهمة في الاستجابة الإنسانية الفورية الخاصة بالإقليم.
- 95- وأعاد المدير الإقليمي، في معرض شكره لأعضاء المجلس على دعمهم، التأكيد على أهمية إبقاء الاهتمام الدولي على الأزمة في السودان. وتعتمد المبادرة الجديدة للبرنامج مع المفوضية على التعاون القائم وستتضمن تحديد أفضل طريقة لاستهداف اللاجئين في كل بلد. وسيتم تقاسم المزيد من التفاصيل بشأن استراتيجية المياه مع تقدمها.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

- 96- حذر المدير الإقليمي من أن غرب أفريقيا يواجه واحدة من أسوأ أزمات الغذاء والتغذية التي تواجهها المنطقة، والتي تعود في المقام الأول إلى النزاعات وحالات النزوح، وأن هناك حاجة إلى تغيير في النموذج في الاستجابة الجماعية. وخطط البرنامج لإصلاح نموذج استجابته للموسم العجاف من خلال مزيد من الاستثمارات في الوقاية، والاستعداد والعمل الاستباقي على نطاق واسع، مع تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الوطنية. وفيما كان البرنامج يسعى إلى تحقيق المزيد من التقارب بين البرامج والاستثمارات بين جميع أصحاب المصلحة، كان يبذل جهودا لتعزيز مشاركته مع الحكومات والشركاء لضمان الاستفادة من موقعه لتشجيع التغيير والملكية الوطنية. وفي أعقاب بعثة مشتركة إلى منطقة الساحل الوسطى، كان هناك توافق في الآراء بين المديرين الإقليميين لمختلف وكالات الأمم المتحدة على مضاعفة الجهود لتنفيذ برامج مشتركة تتماشى مع الأولويات الوطنية.
- 97- وفي منطقة الساحل الوسطى، واجهت العمليات معوقات كبيرة في الوصول، وخصوصا في بوركينا فاسو. وواصل البرنامج البحث عن سبل لحماية وتوسيع نطاق الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة مع التمسك بالمبادئ الإنسانية وضرورة عدم إلحاق الضرر.
- 98- ومنذ شهر فبراير/شباط، وعلى الرغم من التحديات، كانت أفرقة البرنامج تستعد لاحتياجات غير مسبقة خلال الموسم العجاف لعام 2024، مركزة مواردها المحدودة على 7 ملايين شخص – أي أقل من 60 في المائة من عدد الحالات المقرر في البداية. واحتاج البرنامج الآن إلى تمويل لتمكينه من سحب المساعدات الغذائية المطلوبة بشكل عاجل من مخزونات مرفق الإدارة الشاملة للسلع. وكان البرنامج يستكشف أيضا طرائق بديلة لسلسلة الإمداد للوصول إلى العمليات الرئيسية.
- 99- ولكسر حلقة الأزمات المتكررة، واصل البرنامج التركيز على القدرة على الصمود من خلال تعزيز نهج الشراكة، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تقوية نظم الحماية الاجتماعية، وتمتين القدرة الإنتاجية والقدرة المالية على الصمود للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتشجيع استخدام أدوات تمويل المخاطر المناخية كوسائل فعالة للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها. ودعم البرنامج أيضا الجهود الوطنية الرامية إلى توسيع نطاق تقوية الأرز والعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للنهوض بالاستثمار المتسارع في برامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. وأبلغ البرنامج عن نتائج إيجابية لترتيبات مبادلة الديون من أجل الأمن الغذائي التي يساعد البرنامج على تنفيذها في الإقليم.
- 100- ولتحقيق أعلى معايير الضمان وتعزيز المساءلة، قامت المكاتب القطرية في المنطقة برقمنة تدخلاتها الغذائية والنقدية، مع وجود استثناءات فقط في المناطق التي يتعذر الوصول إليها، وعززت نظم الرصد وإدارة التعقيبات المجتمعية. وأكد المكتب الإقليمي التزامه القوي بتنفيذ خطة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين.
- 101- وسجل أعضاء مجلس الإدارة قلقهم إزاء تصاعد أزمة الغذاء في غرب أفريقيا وتفشي قيود الوصول إلى المجتمعات المحلية الضعيفة في جميع أنحاء المنطقة. وأتوا على البرنامج لما يقوم به من عمل حاسم لإنقاذ الأرواح، مسلطين الضوء على مساهماته في الاستعداد لحالات الطوارئ، وكذلك عمله في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية والنظم الغذائية والتغذية من خلال دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والإنتاج المحلي للأغذية، بما في ذلك الأرز والمحاصيل المحلية، والجهود الرامية إلى تشجيع التمويل المبتكر.

- 102- ودعا الكثير من المتكلمين المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده في منطقة الساحل وفي تشاد والبلدان الأخرى المتضررة من عدم استقرار الاقتصاد الكلي مثل نيجيريا. وأوصى أحد الأعضاء بأن يدمج البرنامج تقييمات المخاطر ومبادئ البرمجة والحماية الأساسية والأمن والخاضعة للمساءلة في عمله في بوركينافاسو مع الاستمرار في الوصول إلى المجتمعات المحلية التي يصعب الوصول إليها. وفي ضوء القيود المفروضة على التمويل، حث عضو آخر البرنامج على إعطاء الأولوية للمساعدة والتركيز على الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى.
- 103- وطلب المزيد من المعلومات عن دور البرنامج في تنفيذ البرنامج المشترك للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ في منطقة الساحل.
- 104- وتم الإعراب عن التقدير لتركيز البرنامج على الأولويات الوطنية أثناء إعداد الخطط الاستراتيجية القطرية وجهوده الرامية إلى معالجة تحديات حشد الموارد ووصول المساعدات الإنسانية. وسلط الكثير من المتحدثين الضوء على العمل الاستباقي وتعزيز القدرة على الصمود، والحماية الاجتماعية، والوجبات المدرسية والإنتاج المحلي وكذلك الحاجة إلى الشراكات الاستراتيجية كأولويات.
- 105- وعلق الكثير من المتحدثين على أن معدل التبدل في صفوف كبار الموظفين في المنطقة يبدو مرتفعا وشددوا على الحاجة إلى الاستمرارية.
- 106- وردا على تعليقات أعضاء المجلس، أوضح نائب المدير التنفيذية أن البرنامج يقوم بمناوبة الموظفين كل ثلاث إلى أربع سنوات، وأن التغييرات الأخيرة في الموظفين تتسق مع هذا النهج. ولدى البرنامج أيضا نظام قوي لتسليم المهام مع وجود نواب من ذوي الخبرة، وكانت الإدارة واثقة بأن الاستمرارية في غرب أفريقيا مضمونة.
- 107- وشددت المديرية الإقليمية على قيمة تشجيع زراعة المحاصيل المحلية، وخصوصا في مواجهة تغير المناخ، ودعم الإنتاج المحلي. وسلطت الضوء على تحديات المياه في المنطقة، مشيرة إلى أن الأنهار الثلاثة الرئيسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لها منبع واحد في غينيا، وبالتالي يجب مراقبتها وحمايتها. وفي ما يتعلق بالبرنامج المشترك للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ في منطقة الساحل، تم الانتهاء من المرحلة الأولى وإجراء استعراض منتصف المدة. وفي ما يتعلق بالمرحلة الثانية، يجري إنشاء صندوق استثماري متعدد المانحين بقيمة 18 مليون دولار أمريكي. وفي ما يخص صنع القرار في بوركينافاسو بشأن استخدام القوافل، سيضمن البرنامج تبادل المعلومات في الوقت المناسب مع المجلس والشركاء لدعم تقاسم المسؤولية والمخاطر.

التقارير السنوية

2024/EB.A/2 تقرير الأداء السنوي لعام 2023

- 108- عرضت الإدارة تقرير الأداء السنوي، حيث سلطت الضوء على أن البرنامج ساعد 152 مليون شخص في عام 2023، ووزع 3.7 مليون طن متري من الأغذية و2.9 مليار دولار أمريكي على شكل نقد وقسائم. ومع ذلك، كانت الفجوة في التمويل الأكبر على الإطلاق، حيث تلقى البرنامج مساهمات قدرها 8.3 مليار دولار أمريكي مقابل احتياجات موافق عليها قدرها 22.8 مليار دولار أمريكي. وقد أثبت التمويل المرن والمتعدد السنوات أهميته في تمكين المنظمة من تقديم المساعدة الاستراتيجية وفي الوقت المناسب لإنقاذ الأرواح.
- 109- وقد أعطى البرنامج الأولوية للاستجابة للأزمات، حيث وجه 79 في المائة من إجمالي النفقات إلى الاستجابة الإنسانية وقدم المساعدة لما مجموعه 47 حالة طوارئ مفاجئة في 32 بلدا.
- 110- وفي أوائل عام 2023، أطلق البرنامج مشروع الضمان العالمي لتوفير ضمان أكثر فعالية في جميع عملياته. وفي مواجهة النزاعات المتزايدة، والقيود المفروضة على الوصول، والقيود التشغيلية وقيود سلسلة الإمداد وتقلص الموارد، شرع البرنامج في أغسطس/آب في عملية إعادة الهيكلة لتعزيز الكفاءة والتركيز الاستراتيجي لعملياته.

- 111- وأثنى أعضاء المجلس على إنجازات البرنامج وأشادوا بموظفيه، وأعربوا عن تعازيهم لأسر وزملاء الموظفين الذين فقدوا أرواحهم أثناء الخدمة. كما أعرب الأعضاء عن دعمهم لمبادرة إعادة الهيكلة، على الرغم من أن أحدهم، مشيراً إلى أن مثل هذه الإصلاحات يمكن أن تثير حالة من عدم اليقين لدى الموظفين، حث الإدارة على توخي الحساسية والمراعاة في هذه العملية.
- 112- وأعرب الكثير من المتحدثين عن قلقهم إزاء الفجوة الآخذة في الاتساع بين الاحتياجات الإنسانية المتزايدة وتناقص الموارد المتاحة. وأشاد البعض بالجهود الجارية لإعادة ترتيب الأولويات لاستهداف الفئات الأشد ضعفاً، على الرغم من أن البعض الآخر دعا البرنامج إلى بذل مزيد من الجهود لضمان الكفاية التغذوية للمساعدة الغذائية. وحث البرنامج على مواصلة العمل بشكل استراتيجي مع المانحين للحفاظ على تمويل كاف للاستجابة للأزمات وإعطاء الأولوية لمجال التركيز هذا على المجالات الأخرى. واقترح عدد من الخيارات لمعالجة قيود التمويل، بما في ذلك تنويع قاعدة التمويل وتوسيعها؛ ومواصلة استكشاف آليات مالية مبتكرة مثل العمل الاستباقي، ومبادلة الديون بالغذاء، والتمويل المختلط؛ وإعادة النظر في الخطط الاستراتيجية القطرية للسنوات الخمس القادمة لإعادة موازنة البرمجة مع الموارد المتوقعة والقدرات المحلية. كما حُثت الجهات المانحة على زيادة التمويل المرن والمتعدد السنوات.
- 113- ومستقبلاً، حُث البرنامج على الاستفادة من التقدم المحرز في النهوض بالمسائل الشاملة، ولا سيما الحماية والمساءلة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاستدامة البيئية، والحفاظ على قيادته القوية في مجال اللوجستيات والمشاركة النشطة في تحالف الوجبات المدرسية. كما نصح أعضاء المجلس البرنامج باستثمار جهود إضافية في المجالات التالية: إدماج منظور الإعاقة؛ واتباع نهج متكامل ومتعدد القطاعات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي؛ وتدريب الموظفين؛ والتعاون مع الشركاء من القطاع الخاص؛ والشفافية والمساءلة؛ والتقييم المتواصل للمبادرات المؤسسية؛ والابتكار على مستوى المنظمة لزيادة تعزيز الفعالية والكفاءة؛ ورقمنة المساعدات الغذائية الإنسانية؛ وإدارة الهوية لأغراض التحويلات النقدية والغذائية؛ وإقامة أوجه التآزر مع المنظمات الأخرى ذات الصلة؛ والجودة التغذوية في برامج الوجبات المدرسية الوطنية.
- 114- وردا على التعليقات، أقرت الإدارة بالأداء المخيب للأمل للبرنامج في ما يتعلق بالكفاية التغذوية لحصصه الغذائية، موضحة أن ذلك نجم أساساً عن التخفيضات في حجم ووتيرة توزيع الحصص، ولكنه يرجع أيضاً إلى طول خطوط وسلاسل الإمداد، ومحدودية القدرة المحلية على تقوية الأغذية وغيرها من المسائل. وأبلغ أعضاء المجلس بتشكيل فرقة عمل رفيعة المستوى لديها مشاركة وازنة في الميدان لضمان أن يكون لدى البرنامج إجراءات واضحة وخطوات لمعالجة الكفاية التغذوية للمساعدة الغذائية. وسُتعزيز جودة الوجبات المدرسية من خلال دمج المواد الغذائية المقاومة في برامج هذه الوجبات، في حين أن توسيع نطاق الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية من شأنه أن يجلب المزيد من التنوع والأغذية الطازجة إلى الأنماط الغذائية للأطفال. وفي مجال الاستدامة البيئية، ينفذ البرنامج إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية ويخطط لتعزيز تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية عبر عملياته القطرية فضلاً عن تعزيز الخدمات الاستشارية التقنية وقدرات موظفيه على إجراء مثل هذه التقييمات. كما سيستكشف إمكانية الاستفادة من نظام تتبع الاستدامة البيئية.
- 115- وانسجاماً مع إقرار الأعضاء بقيمة النهج المتعدد السنوات والمتعدد الشركاء والمتعدد القطاعات في العمل على بناء القدرة على الصمود، أوضحت الإدارة أن الأموال المخصصة لمشاريع القدرة على الصمود أتت إلى حد ما من خطوط تمويل مختلفة، حتى عندما قدمتها جهة مانحة واحدة، وأصبحت متعددة السنوات بمرور الوقت ومخصصة للقدرة على الصمود. وعلى هذا النحو، لم يشهد تمويل القدرة على الصمود التخفيضات نفسها التي شهدتها تمويل الاستجابة للأزمات، وهو ما يفسر سبب ارتفاع النفقات على مجال التركيز هذا نسبياً في نهاية العام. ومثلت الاستثمارات المتعددة السنوات أهمية حاسمة في الحد من الاحتياجات، وسُتوجه، قدر الإمكان، إلى المناطق حيث تكون المجتمعات المحلية أكثر ضعفاً وأكثر عرضة للصدمات المتكررة. وكانت الشراكات المحلية ذات أهمية أيضاً، وأكد البرنامج كما الأعضاء على تعزيز القدرات المحلية وتبادل القدرات مع الجهات الفاعلة المحلية، ما سينعكس بقوة في سياسة إضفاء الطابع المحلي المقبلة. وفي ما يتعلق بتحديد الأولويات، كان التخطيط أمراً أساسياً ولكنه اتسم بالصعوبة في عام 2023؛ ولكن بُذلت جهود كبيرة في أوائل عام 2024 لمساعدة المكاتب القطرية على تنقيح ميزانياتها لتعكس قدرتها على الإنجاز في مواجهة القيود البيروقراطية والتشغيلية، واتجاهات التمويل التاريخية، ومعلومات السوق بشأن التمويل.

2024/EB.A/3 التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2023 ومذكرة الإدارة بشأنه

- 116- عند عرض التقرير، أكدت مديرة مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة بالإنابة أن هناك حاجة متجددة في الأوقات الصعبة الحالية إلى أن يعزز البرنامج المساءلة على جميع المستويات وأن يسعى إلى بناء مكان عمل تسوده درجة أكبر من الاحترام، على الرغم من القيود المالية. ومنذ نهاية عام 2023، استلم مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة 308 قضية، وهو ما يعكس متوسط السنوات الماضية، وأجرى 16 بعثة دعم شخصية في جميع المناطق. وقام بتدريب 1 800 موظف على حل النزاعات ومهارات التواصل الفعال بين الأشخاص لتمكينهم من حل المشاكل مباشرة مع زملائهم قبل تصاعدها.
- 117- وأثنت إدارة البرنامج على مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لمساهمتها في بناء مكان عمل يسوده الاحترام وشامل للجميع، ورحبت بالتوصيات الواردة في التقرير وأطلعت أعضاء المجلس على الإجراءات الجاري تنفيذها بالفعل لمعالجة المسائل التي تم تسليط الضوء عليها. وفي ما يتعلق بعملية إعادة المواءمة التنظيمية، تلتزم الإدارة بتعزيز التواصل ودعم الموظفين من خلال عملية التغيير.
- 118- وأيد أعضاء المجلس التقرير وأقروا بالدور الحيوي الذي يؤديه مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في تعزيز ثقافة مكان العمل. وأشاروا بعين الرضا إلى قبول البرنامج للتوصيات وأثنوا على الإدارة لجهودها المستمرة لدعم الموظفين. ومع ذلك، أعربوا عن قلقهم إزاء عدم ارتياح الموظفين الناجم عن إعادة المواءمة التنظيمية الأخيرة، وحثوا البرنامج على مواصلة إعطاء الأولوية لرفاه الموظفين والتواصل الشفاف، فضلا عن رصد العلاقات التقييمية والامتثال القانوني.
- 119- ورحب أعضاء المجلس بانخفاض عدد التقارير المتعلقة بالسلوك المسيء وأثنوا على البرنامج لجهوده في التصدي لهذه المشكلة. وشجع بعض الأعضاء مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة على تحسين إمكانية وصول الموظفين في الميدان إلى خدماته، وخاصة بالنسبة للمكاتب التي لا يعطيها مسؤول عن المظالم على المستوى الإقليمي.
- 120- وفي ما يتعلق بمسألة المساءلة، شجع أحد أعضاء المجلس البرنامج على مواصلة إدماج إطار القيادة على نطاق المنظمة. وسلط عضو المجلس الضوء على التوصية بتحسين مساءلة القادة من خلال إعطاء وزن أكبر للمهارات الإشرافية في نظام تعزيز الأداء والكفاءة في البرنامج، فسأل عن كيفية تكييف الأداة لمعالجة تلك التوصية.
- 121- وردا على ذلك، قالت المديرة بالإنابة إن العامل الرئيسي في تكييف نظام تعزيز الأداء والكفاءة هو تقديم المزيد من المساعدة والتدريب والتوضيح والتوجيه للمديرين، ولا سيما المشرفين المتوسطين الذين قد يكونون جددا في دورهم. وأضاف أحد مسؤولي مكتب أمين المظالم والتواصل أن بعض المشرفين واجهوا صعوبات في تقديم تعقيبات نقدية بطريقة هادفة وأن الكثير من المرؤوسين واجهوا صعوبة في قبول التعقيبات النقدية، ولكن مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة قدم تدريباً على تقديم التعقيبات وتلقيها. وأشارت مديرة الموارد البشرية إلى أن مكتبها يوفر مكتب مساعدة لإدارة الأداء، وأطلق مؤخرا برنامجاً تدريبياً لبناء المهارات الإشرافية.

2024/EB.A/4 التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2023

- 122- قدمت مديرة مكتب الأخلاقيات التقرير السنوي، وسلطت الضوء على أنشطة مكتبها في مجالات التدريب والتوعية وإدارة تضارب المصالح والإبلاغ عن المخالفات والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وزادت طلبات المشورة بنسبة 35 في المائة تقريبا منذ عام 2022، وهي نتيجة إيجابية تعزى إلى المشاركة الشخصية الاستباقية مع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، إذ وصل المكتب إلى أكثر من 9000 شخص في عام 2023. وقد تلقت معظم المكاتب القطرية التي لديها عمليات عالية المخاطر تدريباً في مجال الأخلاقيات وسيتم تغطية كل ذلك بحلول نهاية عام 2024. وتم إطلاق دورة تعليمية إلكترونية إلزامية جديدة بشأن الأخلاقيات في أواخر عام 2023، وتجاوزت معدلات إكمالها بالفعل 90 في المائة.
- 123- وفي ما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، عمل المكتب على تعزيز الإطار التنظيمي والمساءلة في البرنامج، بما في ذلك إصدار تعميم المديرة التنفيذية بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد دعم المكتب التقييم الاستراتيجي لعمل البرنامج بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وقدم خدمات تعزيز القدرات للإدارة العليا، ونقاط الاتصال

المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وموظفي المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وتم تحديث دورة التعلم الإلكتروني الإلزامي بشأن منع التدليس والاستغلال والانتهاك الجنسيين، كما تم بذل الجهود لدمج مسألة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الخطط الاستراتيجية القطرية والتقارير القطرية السنوية. وكان البرنامج قد عمم أداة تقييم القدرات المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لتقييم تعزيز القدرات للشركاء المتعاونين وتوفيرها، وشارك في مبادرات مشتركة لتحسين وصول العاملين في الخطوط الأمامية إلى المعلومات، بما في ذلك مقدمو الخدمات المالية. وسيجري إطلاع أعضاء المجلس قريباً تحديث عن مناصرة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لعام 2024.

- 124- ورحب أعضاء المجلس بالتقرير السنوي، ولا سيما المعلومات الإضافية المقدمة رداً على أسئلة المجلس بشأن تقرير عام 2022. ومع ذلك، أشار أحد الأعضاء إلى أن التقرير لم يوضح نسبة الاستشارات التي صدرت في المقر.
- 125- وأثنى الأعضاء على المكتب لجهوده الرامية إلى تعزيز ثقافة الأخلاقيات والمسؤولية من خلال التدريب والمشاركة، وخاصة مع المكاتب القطرية. وتم تشجيع المكتب على مواصلة تعزيز مشاركته مع المكاتب القطرية، وخاصة تلك التي تعمل في بيئات عالية المخاطر ويعمل بها موظفون متنوعون ثقافياً، ومواصلة العمل مع الوحدات الأخرى لبناء الوعي. وأشاد أحد الأعضاء بدورة التعلم الإلكتروني الجديدة للأخلاقيات، وقال إنه يتطلع إلى الحصول على تحديثات بشأن معدلات إتمام الدورة وتعليقات المشاركين. كما شجع البرنامج على المضي قدماً في تنفيذ سياسته الخاصة بالإبلاغ عن المخالفات وطلب تقديم تقارير منتظمة عن التقدم الذي يحرزه، ومقارنة عمله بعمل السنوات السابقة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.
- 126- وفي ما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أيد أعضاء المجلس دمجها في جميع عمليات البرنامج وبرامجه. وإدراكاً للحاجة إلى معالجة المسائل الحساسة بحساسية وعزم، حث الأعضاء المكتب على مضاعفة جهوده لزيادة الوعي بالإجراءات والنهج ذات الصلة. وتم طلب المزيد من المعلومات بشأن استجابة البرنامج للحوادث المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وكيف يضمن أن المبلغين عن المخالفات والناجين قادرين على الإبلاغ عنها بأمان، من دون خوف من الانتقام.
- 127- ورداً على التعليقات، أكدت المديرية عزم مكتبها على تكثيف جهود التوعية من خلال الحملات المواضيعية؛ والتعامل مع جميع المكاتب القطرية من خلال نهج مستهدفة؛ وتوفير مجموعة واسعة من دورات التدريب؛ ومواصلة العمل مع الإدارة لضمان أن تكون نصائحها وتوجيهاتها محددة ومفيدة وسريعة. وفي ما يتعلق بأصل الطلبات، جاء نصفها من الاستشاريين والباقي من موظفين يعقود محددة المدة؛ ورغم أن نسبة كبيرة من الطلبات جاءت من خارج المقر، إلا أنه كان من الضروري إجراء المزيد من تحليل البيانات لفهم اتجاهات الموقع مع مراعاة تنقل الموظفين. وكان عدد الطلبات المتعلقة بحماية المبلغين عن المخالفات مماثلاً لما سجلته وكالات مماثلة؛ وسيواصل المكتب استخدام التوعية والتدريب للتأكد من أن الموظفين على علم بهذه السياسة.
- 128- وأضاف كبير المستشارين المعني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين أن المزيد من المعلومات بشأن دمجها في البرامج والخطط الاستراتيجية القطرية والتقارير السنوية، وبشأن نهج معالجة المسائل الشاملة مع زملاء البرنامج والتعاون الوثيق مع الشركاء المنفذين بشأن التقييمات الداخلية والمشاركة بين الوكالات، سيتم توفيرها في إطار البند 7 (ب).

تقارير التقييم

2024/EB.A/5 تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لعمل البرنامج بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ورد الإدارة عليه

- 129- عرضت مديرة التقييم التقرير الموجز، وسلطت الضوء على النتائج الرئيسية للتقييم والإجراءات الموصى باتخاذها فوراً وعلى المدى المتوسط لكي يتمكن البرنامج من سد الفجوات التي تم تحديدها، والوفاء بالتزاماته والقيام بدور تحويلي في النهوض بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين داخل نظام العمل الإنساني.

- 130- وشددت رئيسة ديوان الموظفين، في معرض تأييدها الكامل للتوصيات، على أن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين هي أولوية – ومسؤولية – كل موظف في البرنامج. وتسعى المديرية التنفيذية جاهدة، باعتبارها مناصرة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2024 للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، إلى تسليط الضوء على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيتم إبقاء المجلس على علم بنتائج مناصرة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وجهود البرنامج لحشد الموارد الإضافية لبرنامجها الخاص المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.
- 131- وقدمت مديرة مكتب الأخلاقيات لمحة عامة عن خطة العمل المكونة من 45 نقطة التي وضعتها الإدارة لمعالجة التوصيات. وقد بدأ العمل على إنشاء فرقة عمل مشتركة بين المنظمات ووحدة معنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتطوير تدريب جهة اتصال معنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وجعل استخدام أدوات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلزاميا. وشملت الإجراءات الأخرى المقررة لمعالجة التوصيات الثلاث ذات الأولوية العليا وضع خارطة طريق لتفعيل تعميم المديرية التنفيذية بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وإدماج أدوار ومسؤوليات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في التوصيات الوظيفية ذات الصلة وأهداف تحسين الأداء والكفاءة؛ وتوفير التوجيهات المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومخصصات الميزانية على المستوى القطري. كما تم إحراز تقدم في العمل على الإجراءات المتعلقة بالتوصيات المتوسطة الأجل – مثل تعميم المديرية التنفيذية بشأن معايير الضمان لأليات التعقيبات المجتمعية، وقائمة مرجعية لتقييم الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لمقدمي الخدمات المالية والتوجيهات بشأن التخفيف من مخاطر العنف الجنساني. كما عمل البرنامج مع المصارف المركزية لإنفاذ الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والسياسات الوطنية لحماية العملاء، وتصميم معايير دنيا متعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين للعمليات النقدية في حالات الطوارئ.
- 132- وأدلت إحدى النساء الأعضاء في المجلس ببيان نيابة عن القوائم الانتخابية الخمس. وأعربت عن شكرها للتقييم وترحيبها بقبول الإدارة لجميع التوصيات، وحثت البرنامج على التحرك بخطى حثيثة لتنفيذها بحلول المواعيد النهائية المحددة أو قبلها، والتشاور مع المجلس بشأن النهج الذي يتبعه في معالجة مسائل السياسات والاستراتيجيات، وتقديم تقارير مرحلية فصلية، مع جلسات إحاطة ومناقشات غير رسمية بحسب الاقتضاء.
- 133- وسلط البيان المشترك بين القوائم الضوء على سبعة مجالات لتسريع إحراز التقدم، وهي: القيادة الداخلية، والتغيير الثقافي، والموارد، وإدارة المخاطر، والتنسيق الخارجي، والنهج الذي يركز على الضحايا والناجين، والتحرش الجنسي. وينبغي إيلاء مزيد من الأولوية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الصعيد الداخلي من خلال زيادة الوعي وإظهار تقدم قابل للقياس على مستوى الإدارة القطرية والإقليمية، مع تقديم تقارير مباشرة إلى مكتب المديرية التنفيذية. وكان هناك حاجة إلى تغيير ثقافي داخلي لتعزيز الثقة بتدابير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على المستويين الإقليمي والقطري؛ ويمكن تحقيق ذلك من خلال تفعيل التزامات البرنامج، ونشر فهم على نطاق المنظمة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإدماج تقييم مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الخطط الاستراتيجية القطرية. ويجب أن يكون لدى المكاتب القطرية والشركاء ميزانيات مناسبة لتكييف نهج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين مع السياقات المحلية، وضمان وجود آليات تعقيبات مجتمعية أكثر وكفاءة وتركيزا على الضحايا والناجين وبسهل الوصول إليها بشكل أكبر، وقنوات إبلاغ وقدرة على إدارة الحالات. وسيقدر المجلس الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن إجراءات وتوقيت وضع خطط ملموسة لتوفير الموارد.
- 134- ويجب أن يزيد البرنامج إلى أقصى حد من استخدام مخططات التدقيق القائمة والآليات الجماعية على المستويين القطري أو العالمي لتعزيز إدارة المخاطر في جميع العمليات، بما في ذلك من خلال تحليل المخاطر الشامل والمراعي للمنظور الجنساني وتخفيفها والعمل مع المجتمعات المحلية المتضررة. كما ينبغي أن ينظر البرنامج في كيفية تعزيز تعاونه ومشاركته مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الأخرى، والجهات المانحة والشركاء في مجالات التنمية وبناء السلام، مع ملاحظة أن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لم تكن مهمة وكالة واحدة.
- 135- وفي الوقت نفسه، كانت توجيهات البرنامج بشأن تفعيل نهج يركز على الضحايا والناجين وتقديم المساعدة جديدة نسبيا، ويلزم بذل المزيد من الجهود لتكثيف التنفيذ مع السياقات المختلفة. وكانت أيضا القدرة على إدارة الحالات مصدر قلق، وخصوصا في ما يتعلق بالتحقيقات في حالات التحرش الجنسي، التي لم تدرج في نطاق التقييم، وطلب أعضاء المجلس أن يتم تقييمها بشكل مستقل في أقرب فرصة، مع التركيز على دعم الضحايا والناجين.

- 136- وأيد عضو آخر من أعضاء المجلس بيان القائمة المشتركة، وتحدث عن الحاجة إلى تعزيز سياسات الحماية، وتحسين ممارسات التوظيف، وضمان آليات الإبلاغ الآمنة وحماية المبلغين لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، بالإضافة إلى الاستماع إلى المستفيدين والاستثمار في تدابير الحماية الجيدة والتخفيف من مخاطر العنف الجنساني على الصعيدين الوطني والمحلي.
- 137- وشكرت مديرة التقييم أعضاء المجلس على ملاحظاتهم، وأحاطت علماً بطلب إجراء تقييم بشأن التحرش الجنسي وأشارت إلى أن مكتب التقييم سيحدد أفضل السبل لمعالجة ذلك. وأكدت مديرة مكتب الأخلاقيات أن الإجراءات التي اقترحتها الإدارة ستعالج النقاط التي أثيرت وأن مكتبها سيقود الكثير منها من خلال وحدة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بالتنسيق مع الشعب والمكاتب الأخرى، لضمان سرعة تنفيذها. وأعربت الإدارة عن تقديرها الكامل للحاجة إلى التماس مدخلات المجلس ودعمه وستضمن تقديم تقارير منتظمة؛ وسيجري تحديد تواتر ونسق وتوقيت التقارير المرحلية في اقتراح يقدم إلى المكتب.
- 138- وأضافت مساعدة المديرة التنفيذية، شعبة إدارة العمليات، أن التقييم يوفر المعلومات للمنظمة بأسرها لدعم المديرة التنفيذية في دورها كمناصرة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2024، حيث تسعى إلى إبراز مسائل الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الصعيد الداخلي وفي عمل البرنامج مع الشركاء على حد سواء.

مسائل التسيير والإدارة

2024/EB.A/6 كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس

- 139- ألقى كل من الأمين العام لاتحاد موظفي الخدمات العامة ورئيس رابطة الموظفين الفنيين كلمة أمام المجلس بالنيابة عن هئتيهما.
- 140- وأكد الأمين العام التزام موظفي الخدمات العامة بدعم البرنامج والمستفيدين منه. وأعرب اتحاد موظفي الخدمات العامة عن قلقه العميق إزاء تأثير الأحداث العالمية وإرهاق الجهات المانحة على قدرة البرنامج على الوفاء بولايته، ودعا إلى تكثيف الجهود لحشد التمويل. وما يثير القلق بالقدر نفسه هو الآثار الطويلة الأجل لعملية إعادة المواءمة التنظيمية الحالية، ولا سيما التخفيضات في عدد الموظفين، وحث اتحاد موظفي الخدمات العامة الإدارة على البحث عن طرائق بديلة لخفض التكاليف الإدارية، بما في ذلك من خلال ترتيبات عمل أكثر مرونة. وفي ضوء النتائج الإيجابية للمشروع التجريبي بشأن ترتيبات العمل المختلط، بما في ذلك من حيث زيادة الإنتاجية، ووفورات التكاليف وخفض الإجازات المرضية، فوجئ اتحاد موظفي الخدمات العامة بقرار إنهاء المشروع وأعرب عن استيائه من الطريقة المفاجئة التي طُلب فيها من الزملاء الحضور شخصياً إلى العمل. وبالنظر إلى عدم التشاور مع الموظفين قبل اتخاذ هذا القرار، اضطر اتحاد موظفي الخدمات العامة إلى الشروع في إجراءات قانونية، لكنه ظل يأمل في إمكانية حل المشكلة من خلال الحوار.
- 141- وكانت الإدارة قد بذلت جهوداً مضيئة للاستجابة لشواغل الموظفين في ما يتعلق بأماكن العمل المفتوحة. غير أن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لم يوقع بعد على اقتراح اتحاد موظفي الخدمات العامة بتمثيل موظفي الخدمات العامة في المكاتب القطرية؛ وكان عدم إحراز تقدم في هذه المسألة مخيباً للآمال بشكل خاص في وقت تجري فيه تخفيضات في الميزانيات والموظفين. وشملت المسائل الأخرى استمرار نقاط الضعف في نظام تعزيز الأداء والكفاءة، وعدم وجود سياسة للتنوع والشمول، والتقارير التي تفيد بزيادة التأخير الذي يعانيه الموظفون الذين يلتمسون العدالة من خلال لجنة الطعون التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.
- 142- وأقر رئيس رابطة الموظفين الفنيين في كلمته بتحديات الميزانية التي يواجهها البرنامج وما تسببت فيه من معاناة للقوى العاملة، حيث تم تسريح الآلاف من الموظفين. وأعربت رابطة الموظفين عن قلقها بشأن الوضوح والاتصال والمساءلة لناحية تنفيذ القواعد والإجراءات التي تحكم إنهاء الخدمة؛ خاصة وأن الكثير من المعايير كانت جديدة. كما تم التعبير عن شواغل في ما يتعلق بالجهود المبذولة للاحتفاظ بالكفاءات؛ والتدابير الرامية إلى ضمان معاملة الموظفين معاملة عادلة وشفافة. والتواصل الفعال أمر حيوي لمنع عدم اليقين والارتباك لدى الموظفين والمديرين على حد سواء، ومنع التفاوت في المعاملة. وتجدر الإشارة

بشكل خاص إلى أنه تم إنهاء خدمة حوالي 500 زميل في السودان، وكثير منهم أثناء نزوحهم، ولم يتلقوا بعد استحقاقاتهم الكاملة.

- 143- ودعت رابطة الموظفين الفنيين إلى مزيد من الرقابة والتنسيق الداخلي بين شعبة الموارد البشرية والوظائف الأخرى من أجل ضمان المساواة والمعاملة العادلة. ولم تتلق الرابطة بعد بيانات توفر صورة شاملة عن حالات إنهاء الخدمة في جميع البلدان. وتطلعت الرابطة إلى العمل مع المجلس التنفيذي لاستعراض المسائل وتوضيح رؤية البرنامج لقوته العاملة في المستقبل.
- 144- وفي الوقت نفسه، استمر العمل على وضع اللامسات الأخيرة على اتفاق الاعتراف بين إدارة البرنامج والاتحاد العالمي للموظفين، الذي سيحل محل رابطة الموظفين الفنيين ليمثل جميع الموظفين، بصرف النظر عن وضعهم التعاقدية. وسيكون من بين أولويات الاتحاد الجديد دعم إنشاء رابطات محلية للموظفين على المستويين الإقليمي والقطري، والدعوة إلى زيادة واجب الرعاية وتعزيز الأمن للموظفين، بمن فيهم أولئك الذين يواجهون مخاطر محددة مرتبطة بالتمييز على أساس نوع الجنس أو العرق أو الوضع التعاقدية.
- 145- وأتت المديرية التنفيذية على هيئات تمثيل الموظفين لما تقوم به من عمل حيوي، وأقرت بالتحديات التي تواجه الموظفين في الوقت الذي يتكيف فيه البرنامج مع بيئته المالية والتشغيلية الجديدة. وكان واجب الرعاية أولوية قصوى وأخذت تدابير للحد من أثر التغييرات على الموظفين وضمان المعاملة العادلة والمساواة. وستواصل قيادة البرنامج، بمن في ذلك المديرية التنفيذية، المشاركة في حوار منتظم وشفاف مع هيئات الموظفين بشأن مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك سبل ضمان التواصل الفعال بشأن التغييرات في إطار تمثيل الموظفين. ويجري وضع استراتيجية جديدة للتنوع والإنصاف والشمول.

مسائل الموارد المالية والميزانية

2024/EB.A/7 التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

- 146- عند تقديم التقرير، قدم رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة) لمحة عامة عن العمل الذي اضطلعت به اللجنة في عام 2023. وسلط الضوء على التقدم الذي أحرزه البرنامج في مجالات مثل إدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، وإدارة الشركاء المتعاونين والأخلاقيات. وأشار إلى أنه لم يتم تحديد أي نقاط ضعف جوهرية في حوكمة البرنامج أو إدارة المخاطر أو عمليات المراقبة التي قام بها المراجع الخارجي. واعتبرت اللجنة أن الهيكل التنظيمي الجديد للبرنامج متوازن ومنطقي بالنسبة لحجمه؛ وتم تشجيع الإدارة على تنفيذ عملية إعادة التنظيم في أسرع وقت ممكن لتقليل الأثر الذي تخلفه على معنويات الموظفين.
- 147- وأثنى أعضاء المجلس على اللجنة لدعمها جهود البرنامج لمعالجة نقص التمويل وزيادة الكفاءة. ومن بين النصائح التي قدمتها اللجنة، سلط الأعضاء الضوء على أهمية إسناد المسؤولية عن تنفيذ توصيات المراجعة الفردية إلى الإدارة العليا والحاجة إلى تقييم ورقابة أقوى للشركاء الحكوميين، ومواصلة التركيز على إدارة تكنولوجيا المعلومات والمخاطر الأمنية، ومشاركة اللجنة في التقييم الخارجي لجودة عمل مكتب المفتشة العامة. كما تمت الإشارة إلى الملاحظات المتعلقة بتدبير الموارد، ولا سيما الحاجة إلى ضمان موارد كافية لمكتب المفتشة العامة، وإبلاغ أعضاء المجلس والجهات المانحة بالمخاطر، وزيادة الموارد لتخفيف المخاطر. ورحب أحد الأعضاء بتعيين موظف ليتولى قيادة المسائل المتعلقة بالمساعدة المقدمة من خلال الشركاء الحكوميين، وأعرب عن تطلعه إلى وضع توجيهات في هذا المجال.
- 148- وطلب من الإدارة تقديم تقرير عن تقادم الإجراءات عالية المخاطر المتأخرة. وتم تشجيع مكتب التقييم على استخدام النتائج المستخلصة من مراجعات الأداء وغيرها من عمليات المراجعة والتقييمات المشتركة لتوجيه عمله. وفي ما يتعلق بالاستعراض التنظيمي، كرر الأعضاء نصيحة اللجنة بشأن تنفيذ التغييرات بسرعة للحفاظ على معنويات الموظفين، ودعا إلى تقييم أثر خفض عدد الموظفين على وظائف البرنامج. وفي معرض الدعوة إلى مزيد من الاهتمام بإدارة الشركاء المتعاونين والرقابة عليهم، أشار أحد الأعضاء إلى أن تمويل تعزيز القدرات ليس هو المسألة الأساسية، مشيراً إلى مشاركة أصحاب المصلحة والقيادة والمشاركة الداخلية كمفتاح لمعالجة الشواغل.

149- وردا على النقطة الأخيرة، أوضح الرئيس أن مستويات التمويل للشركاء المتعاونين لا تقع ضمن ولاية اللجنة، ولكنه أراد تسليط الضوء على أنه في بعض الحالات، تناولت مساهمات المانحين جوانب برمجية محددة فقط ولم تسمح بالتدريب المستمر وتبادل الخبرات اللازمة لتعزيز قدرة الشركاء المتعاونين. كما أن آثار المترتبة على ملاك الموظفين المتعلقة بالحفاظ على بعض الأنشطة لم يُعبّر عنها دائما في التمويل المقدم.

2024/EB.A/8 الحسابات السنوية المراجعة، 2023

150- بعد عرض الإدارة للكشوف المالية لعام 2023، افتتح رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني، مراجع الحسابات الخارجي للبرنامج، ملاحظاته بتكرار بيانه الذي أدلى به في الدورة السنوية السابقة والمفيد بأن البرنامج هو إلى حد بعيد أهم منظمة إنسانية في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن شكره للمجلس على دعمه مفهوم إعداد تقرير مراجعة واحد اعتبارا من العام الحالي، مشفوعا بتقرير منفصل عن نتائج المراجعة على المستوى الميداني، مما جعل البرنامج يتماشى مع الممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة. وذكر أنه للمرة الأولى منذ عام 2015 على الأقل، اجتمع مراجع الحسابات الخارجي في مايو/أيار 2024 مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في جلسة منفصلة لمناقشة تقرير المراجعة. وفي نهاية شهر مايو/أيار، تمت مناقشة التقرير مع اللجنة المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. كما التمس الفريق العامل التابع للمجلس التنفيذي، الذي أنشئ لاستعراض الحوكمة، مشورة مراجع الحسابات الخارجي بشكل منتظم.

151- وأصدر مراجع الحسابات الخارجي رأيا غير مشفوع بتحفظات بشأن الكشوف المالية لعام 2023 و51 توصية للبرنامج. وشدد مراجع الحسابات الخارجي على حاجة البرنامج إلى تحسين شفافية إطاره التنظيمي وعملية الميزانية بشكل عام من أجل دعم المجلس التنفيذي في اتخاذ قرارات مستنيرة.

152- وأوضح رئيس شؤون المخاطر أن 37 توصية من توصيات مراجع الحسابات الخارجي مستمدة من مراجعة الحسابات السنوية لعام 2023. أما التوصيات الأربع عشرة المتبقية فهي متأتية عن مراجعات الأداء: ست منها تتعلق بتعزيز عمليات الحوكمة والرصد لتفويض السلطة وتعلق ثمان توصيات بالخدمات الاستشارية. ووافق البرنامج على جميع التوصيات باستثناء توصيتين. وقد أُغلقت جميع التوصيات القائمة منذ فترة طويلة الصادرة في عامي 2020 و2021 من استعراضات الأداء بشأن خدمات النقل الجوي وإدارة معلومات المستفيدين خلال هذه الفترة. وكانت التوصيات المعلقة، المستمدة أساسا من تقرير المراجعة لعامي 2023 و2024، مرتبطة إلى حد كبير باستعراض العمليات، وتعزيز النظام، وإصدار المبادئ التوجيهية، وتحديثات إطار الرقابة والمساءلة، واستعراضات هيكل الحوكمة، وكلها تتطلب جداول زمنية ممتدة وتعاوننا بين الوظائف من أجل التنفيذ الناجح.

153- وأحاط أعضاء المجلس علما بالحسابات السنوية المراجعة ورحبوا برأي المراجعة غير المشفوع بتحفظات وكذلك بالملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير، ولا سيما تلك المتعلقة بالعمليات المالية والضوابط الداخلية، وإدارة الشركاء المتعاونين، وتفويض السلطة، والخدمات الاستشارية. وحثوا البرنامج على الإسراع في تنفيذ التوصيات المتقدمة وتقديم تقرير مرتين في السنة إلى مراجع الحسابات الخارجي والمجلس عن التقدم المحرز في هذا المسعى.

154- وقد أثرت شواغل في ما يتعلق بتعامل الإدارة مع التنقيح المؤدي إلى خفض توقعات التمويل بعد موافقة المجلس التنفيذي على ميزانية 2024. وسلط المتحدثون الضوء على توصيات لجنة المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في هذا الصدد، وشجعوا البرنامج على تحسين شفافية الميزانية بناء على نصيحة مراجع الحسابات الخارجي.

155- وفي حين أشار الكثير من الأعضاء أيضا إلى أن تحريف الشركاء المتعاونين مسار المساعدات الإنسانية عن هدفها هو أمر يثير قلقا بالغا، فقد لاحظ أحدهم مع التقدير أن البرنامج بالفعل في طور وضع إطار جديد لرصد الشركاء المتعاونين وتعزيز قدراتهم. وشجع ممثل آخر البرنامج على استخدام الأفكار المستنيرة التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي لتوجيه هذا العمل.

156- وشدد المتحدثون على أهمية تحسين التواصل مع المجلس التنفيذي بشأن الأحداث التي أدت إلى خسائر مادية في الأموال أو الإضرار بالسمعة أو تعطيل كبير للعمليات؛ ووضع إطار لإدارة الهوية قابل للتشغيل البيئي يغطي جميع طرائق التحويل؛ وتنفيذ

خطط الضمانات بنحو كامل وفي الوقت المناسب بخصوص العمليات العالية المخاطر وتقديم تحديثات منتظمة حول تطبيقها ونتائجها على المستوى القطري؛ وتنويع قاعدة الجهات المانحة والاستثمار في حلول طويلة الأجل.

157- وطرح أسئلة في ما يتعلق بالتأخير في شغل مناصب الموظفين المنتظمين؛ وزيادة التكاليف المرتبطة بالتوزيع على الرغم من انخفاض التمويل وحجم الأغذية والأموال النقدية الموزعة؛ وعدم كفاية معايير التقييم للاستعانة بالاستشاريين؛ والعجز في التمويل، بما في ذلك أثره على البرامج التي تدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الساحلية والمناطق الضعيفة، وخاصة البرامج الخاصة بهاتي. وتطلب المزيد من المعلومات حول التدابير المتخذة لمعالجة مخاطر تحريف مسار الأغذية، وحماية الاستثمارات طويلة الأجل من مخاطر السوق ومعالجة تحديات إدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة.

158- وردا على ذلك، أكدت الإدارة من جديد التزامها بتنفيذ جميع التوصيات المعلقة وفتحت الانتباه إلى إضافة توصيات مراجع الحسابات الخارجي إلى نظام تتبع التوصيات في البرنامج. وأشار أيضا إلى أن الكثير من المسائل المثارة في ما يتعلق بإدارة الميزانية والإطار التنظيمي ستنال في إطار بنود أخرى مدرجة في جدول أعمال هذا الاجتماع، وكذلك في خطة الإدارة لعام 2025، وسينفذ عمل إضافي بشأن النظام المالي في إطار استعراض المجلس للنظام، حيث ستقدم خطة في هذا الشأن بعد فصل الصيف.

159- وشرع البرنامج في التوريد الذكي، وهو نظام جديد للمشتريات وعملية تخطيط من شأنها أن تعالج مسألة الموافقات في وقت لاحق للفعل. ويعزى الانخفاض في المكونات الغذائية والنقدية بشكل أسرع منه انخفاض تكاليف التوزيع بالمقابل، والذي أشار إليه أحد الأعضاء، إلى التأخر في فك التعامل مع الشركاء والبائعين والموظفين في فرادى العمليات.

160- وفي ما يتعلق بحفاضة الاستثمارات، أبلغ المجلس بأن حفاضة السيولة تتألف من أرصدة التشغيل المخصصة لتنفيذ المشروعات والبرامج، وتدار بموجب مبادئ إدارة الاستثمار تتسم بالصرامة والتحفظ. وخفف البرنامج مخاطر الاستثمار في حفاضة صندوق استحقاقات الموظفين عن طريق خفض مخصصاته للأسهم من 60 في المائة إلى 50 في المائة، ولكن بسبب تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 41، سيظهر أي تقلب في كشف الأداء المالي، ما قد يؤدي مع مرور الوقت إلى صرف الانتباه عن الأداء المالي الكامن الحقيقي المتعلق بالخدمات التي قدمها البرنامج للمستفيدين.

مسائل الموارد والمالية والميزانية (متابعة)

2024/EB.A/9 تحديث خطة الإدارة (2024-2026)

161- قدمت الإدارة الوثيقة التي حدثت خطة الإدارة للفترة 2024-2026 وجعلتها متماشية مع الهيكل التنظيمي الداخلي الجديد للبرنامج. وأظهرت الوثيقة أيضا انخفاضا في إيرادات المساهمات والمطلوبات التشغيلية المتوقعة وخطة التنفيذ المؤقتة. وسيؤدي انخفاض المساهمات إلى انخفاض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة لتمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة. وبناء على ذلك، التمسّت الإدارة موافقة المجلس على تنقيح تلك الميزانية، واستخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتمويل العجز بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة والميزانية المنقحة لدعم البرامج والإدارة، واستخدام الجزء غير المخصص من الحساب العام بدلا من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتمويل مبادرة مؤسسية حاسمة وتجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة في عام 2024.

162- وقد عُرضت الوثيقة على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة واللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة.

163- وأيد أعضاء المجلس التحديث وشكروا الإدارة على إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في صياغته. ورحبوا بوفورات التكاليف وتدبير الكفاءة التي يجري تنفيذها، مثل عملية إعادة التنظيم الداخلي، وزيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد في برامج المساعدة، وزيادة المشاركة في إطار محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، والشراكات المبتكرة وترتيبات التعاون، بما في ذلك مع الحكومات المضيفة والقطاع الخاص ومن خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

164- وفي ما يتعلق بعملية إعادة التنظيم الداخلي، حث أعضاء المجلس الإدارة على إيلاء الاهتمام الواجب لشواغل الموظفين عند تنفيذ التغييرات المقررة. وطلب أحد أعضاء المجلس من الإدارة تقديم تقرير عن نتائج عملية إعادة التنظيم الداخلي في عام

2025، وشدد عدد منهم على الحاجة إلى الحفاظ على التمويل الكافي لوظائف الرقابة في البرنامج ولعمله المتعلق بالأولويات الشاملة، مثل الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

165- وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء آثار انخفاض التمويل على الاحتياجات التشغيلية، ولا سيما متطلبات الاستجابة للأزمات، ورحبوا بجهود البرنامج لتتبع قاعدة تمويله والسعي إلى الحصول على مساهمات أكثر مرونة وقابلية للتوقع، بما في ذلك من الصناديق المواضيعية والمتعددة الأطراف، وحثوا الجهات المانحة الدولية على زيادة دعمها للبرنامج. ونظرا للحاجة إلى إعطاء الأولوية لبعض الأنشطة ومجموعات من المستفيدين على حساب غيرها عند وضع الميزانيات، رحب أعضاء المجلس باعتماد البرنامج لنهج خاص بكل بلد في تحديد الأولويات وشجعوا الإدارة على تسريع عملها في صياغة التوجيهات للمكاتب القطرية وتعميم النهج الجديد ذي الأولوية القائم على الاحتياجات لتحديد المتطلبات التشغيلية في ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية.

166- وطلب أعضاء المجلس معلومات إضافية عن كيفية قيام البرنامج بتحديد أرقام التخطيط الخاصة به، ودور المكاتب القطرية وحوافزها في تعبئة الأموال، وتكاليف تنفيذ مشروع الضمان العالمي.

167- وردا على النقاط المطروحة، قالت الإدارة إن المكاتب القطرية تواجه أكبر التحديات الناجمة عن انخفاض التمويل؛ وسيواصل المجلس تلقي تحديثات منتظمة بشأن إعادة المواءمة التنظيمية، ولكن من غير المتوقع أن تتضح فوائد وتكاليف هذه العملية إلا بعد عام 2025؛ وتم إدراج التكاليف غير المتكررة لمشروع الضمان العالمي في مبادرة مؤسسية حاسمة، في حين سيتم دمج التكاليف المتكررة في ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية؛ وسيتم تقديم التوجيهات المتعلقة بتحديد الأولويات للمكاتب القطرية إلى المجلس بمجرد الانتهاء منها؛ وأجريت تخفيضات في أعداد المستفيدين المقررين في محاولة لتجنب تخفيضات الحصص الغذائية التي اضطر البرنامج إلى إجرائها في عام 2023.

2024/EB.A/10 تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2023)

168- قدمت الإدارة التقرير الذي وصف التمويل الاستراتيجي الذي استخدمه البرنامج في عام 2023 من خلال الإقراض الداخلي للمشروعات، وحساب الاستجابة العاجلة، ومرفق الإدارة الشاملة للسلع، وآلية التمويل بالسلف للخدمات المؤسسية.

169- وتحدث ثلاثة من أعضاء المجلس شاكرين الإدارة على التقرير الواضح وأعربوا عن دعمهم لاستخدام البرنامج لآليات التمويل الاستراتيجية لتيسير العمل السريع لإنقاذ الأرواح وتعزيز المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة وتعزيز الشراكات بشأن الأولويات المشتركة. وأظهر الاعتماد على آليات التمويل هذه الحاجة إلى زيادة مرونة مساهمات المانحين وإمكانية التنبؤ بها، لا سيما في مواجهة الأزمات الحالية المعقدة والطويلة، ودعا المتحدثون الجهات المانحة إلى زيادة مساهماتها المرنة وغير المخصصة بما يتوافق مع أهداف الصفقة الكبرى. وفي الوقت نفسه، تم حث البرنامج على زيادة جهوده لجمع التمويل المرن من الجهات المانحة العامة والخاصة وتبادل أفضل الممارسات في مجال التمويل المبتكر مع شركائه.

170- وشكرت الإدارة أعضاء المجلس على دعمهم لآليات التمويل الاستراتيجي ونصائحهم بشأن السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة، مضيفة أن مساهمات عام 2024 في حساب الاستجابة العاجلة كانت أقل مما كانت عليه في عام 2023، وكان رصيد حساب الاستجابة العاجلة معرضا لخطر الانخفاض إلى ما دون المستوى الحرج البالغ 85 مليون دولار أمريكي.

2024/EB.A/11 التقرير السنوي للمفتش(ة) العام(ة) ومذكرة المديرية التنفيذية بشأنه

171- قدم المفتش العام بالإنابة تقريره الذي لم يحدد أي نقاط ضعف جوهرية في حوكمة البرنامج أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة، ولكن بعض المسائل تتطلب اهتمام الإدارة ومتابعتها. وفي عام 2023، أكمل مكتب المفتش(ة) العام(ة) 27 عملية تفتيش. ونتج عن عدد ونسبة أكبر من عمليات التفتيش تصنيف "بتعين إجراء تحسينات كبيرة" أو "غير مرض" مقارنة بعام 2022؛ وكانت الإجراءات البالغ عددها 265 المتفق عليها التي أصدرها مكتب المفتش(ة) العام(ة) على مدار السنة تتعلق بشكل أساسي بالمجالات التشغيلية والوظائف الرئيسية للبرنامج وبعض نقاط الضعف المتكررة. وخطط مكتب المفتش(ة) العام(ة) لتقييم مدى معالجة تلك المسائل من خلال تنفيذ مشروع الضمان العالمي في مراجعاته لعام 2024.

- 172- وتلقى مكتب المفتش (ة) العام (ة) 1 472 قضية تحقيق في عام 2023، بزيادة قدرها 38 في المائة منذ عام 2022. وأغلق المكتب 305 قضايا بعد التحقيق، بزيادة 36 في المائة عن عام 2022، على الرغم من عدم تلقيه زيادة كبيرة في الموارد. وكان الجزء الأكبر من القضايا الواردة يتعلق بانتهاكات سياسة مكافحة التدليس ومكافحة الفساد من قبل الشركاء المتعاونين.
- 173- وقدمت الإدارة مذكرة المديرية التنفيذية التي رحبت فيها بالاستنتاج العام للتقرير والمواءمة بين أعمال الضمان المنفذة في عام 2023 وأولويات البرنامج وتركيزه على دعم العمليات. وقالت إنها وفريق القيادة العليا سيتابعان عن كثب المسائل التي تم تحديدها.
- 174- وشكر أعضاء المجلس مكتب المفتش (ة) العام (ة) على عمله وعلى إبقاء المجلس على علم بمسائل الرقابة الداخلية طوال العام، ورحبوا بالنهج القائم على المخاطر الذي يتبعه مكتب المفتش (ة) العام (ة) في عمله، وتعاونه مع مراجع الحسابات الخارجي ومكتب التقييم، ودوره الاستشاري في مشروع الضمان العالمي. وحثوا الإدارة على ضمان التنفيذ الفوري لتوصيات مراجعة الحسابات المفتوحة والمتأخرة، ومعالجة التقدم البطيء في تحسين العناية الواجبة، وتقييم القدرات ومقاييس الأداء الرئيسية في ما يتعلق بالشركاء المتعاونين.
- 175- وشدد أعضاء المجلس على أهمية ضمان تزويد مكتب المفتش (ة) العام (ة) بالموارد الكاملة، مع ملء الوظائف الشاغرة بأسرع ما يمكن. واقترح أحد الأعضاء نقل حالات التدليس والفساد التي تنطوي على مبالغ مالية منخفضة من مكتب المفتش (ة) العام (ة) إلى المكاتب القطرية للتحقيق فيها.
- 176- وطلب أعضاء المجلس مزيداً من المعلومات عن نظام تصنيف عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية؛ وآلية تقييم الشكاوى العبثية ومعالجتها؛ وأثر عبء العمل الكبير لمكتب المفتش (ة) العام (ة) على قدرته على إكمال التحقيقات في الوقت المناسب؛ والخطوات المتخذة لمعالجة خطر قلة الإبلاغ؛ والبيانات المتركمة عن استرداد الخسائر.
- 177- وردا على ذلك، قال المفتش العام بالإنباء إن معظم الوظائف الشاغرة في مكتب المفتش (ة) العام (ة) قد شُغلت. واستخدم مكتب المفتش (ة) العام (ة) في مراجعاته للحسابات نظام التصنيف المستخدم على نطاق واسع في مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، مع بعض التعديلات الطفيفة. وشكل حجم القضايا التي تلقاها مكتب المفتش (ة) العام (ة) تحدياً لهذا المكتب وللبرنامج. وسيسعى مكتب المفتش (ة) العام (ة) إلى إغلاق قضايا التحقيق التي أوقف فيها الأشخاص المعنيون عن وظائفهم، وقضايا عامي 2019 و2020. كما سيستكشف مكتب المفتش (ة) العام (ة) سبل تعديل أجزاء من إجراءات عمله. ولدى مكتب المفتش (ة) العام (ة) آلية فرز لتحديد القضايا العبثية أو غير ذات الصلة بولايته. وكان من المرجح أن يشكل نقص الميزانية تحدياً كبيراً لمشروع الضمان العالمي، وسيستكشف مكتب المفتش (ة) العام (ة) طرائق للإبلاغ عن البيانات المتركمة عن استرداد الخسائر.

2024/EB.A/12 استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2023

- 178- عند عرض الوثيقة، أكدت الإدارة أن جميع المخاطر الموضحة في الاستعراض كانت مشكلات معترف بها وأن الإجراءات جارية بالفعل لمعالجتها. وتلخيصاً للتحسينات التي تم إدخالها على عملية الضمان التي أجرتها المديرية التنفيذية، قدم كبير موظفي المخاطر تحدياً عن التقدم المحرز في أهم أربع مسائل تتعلق بالمخاطر والرقابة في مجالات إدارة المواهب وتخطيط القوى العاملة؛ وثقافة وسلوكيات مكان العمل؛ وإدارة المنظمات غير الحكومية؛ وإدارة الهوية وحلول تكنولوجيا المعلومات؛ وسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ سياسة مكافحة التدليس والفساد المنقحة لعام 2021. ويظل البرنامج ملتزماً بتعزيز الضوابط وتعلم الدروس من أجل تحسين إدارة المخاطر بشكل مستمر.
- 179- ورحب أعضاء المجلس بالاستعراض، وشددوا على أهمية الرقابة القوية وإدارة المخاطر من أجل تنفيذ برامج إنسانية تتسم بالكفاءة والفعالية. وكان رفع وظيفة إدارة المخاطر إلى المستوى التنفيذي موضع ترحيب؛ ومع ذلك، أعرب أحد الأعضاء عن قلقه من أن قدرة البرنامج على إدارة المخاطر لا تزال غير كافية لدعم حجم عملياته ونطاقها وتعقيدها، ونصح بعدم إلغاء وظائف في مكتب المفتش العامة وشعبة إدارة المخاطر.

- 180- وإدراكا للأثر الكبير لإعادة الهيكلة التنظيمية وإعادة تنظيم الميزانية على الموظفين، تحدث العديد من الأعضاء عن الحاجة إلى تواصل مفتوح وشامل وفي الوقت المناسب وشفاف بين القيادة العليا والموظفين على جميع المستويات. وأشاروا إلى التحديات التي تفرضا التغييرات التنظيمية على قدرة البرنامج على جذب المواهب والاحتفاظ بها ومواصلة الجهود الرامية إلى تحسين ثقافة مكان العمل. وتم تشجيع الإدارة على المشاركة في اتخاذ قرارات شفافة وتشاركية والتواصل الجماعي الذي يستجيب لمخاوف الموظفين وبطمنتهم في علاقة بقيمتهم بالنسبة للمنظمة. وطلب ثلاثة أعضاء إتاحة الفرصة للمجلس للرد على خطاب هيئات تمثيل الموظفين الوارد في إطار البند 10 (ب) وتقديم التوجيه إلى الإدارة بشأن المسائل ذات الصلة.
- 181- وتم تشجيع الجهود المستمرة لخلق بيئة عمل شاملة، بما في ذلك من خلال إطلاق التدريب الإلزامي بشأن الشمول. ولوحظ التقدم المحرز في تعميم إدماج منظور الإعاقة، مع تشجيع بذل المزيد من الجهود، لا سيما على المستوى القطري. وأشاد العديد من المتحدثين بمشروع الضمان العالمي، وشجعوا البرنامج على مواصلة تحديد أولويات المبادرة وضمان حصوله على الموارد الكافية. وأشار أحدهم إلى أن وجود موظفين متخصصين في إدارة المخاطر في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التي لديها عمليات عالية المخاطر يعد أمرا حيويا لضمان استمرار تحسين النظام. وفي ما يتعلق بمسألة إدارة الهوية، أعرب الأعضاء عن تقديرهم لوضع إطار معياري وشجعوا الاستثمار في مجالي حماية البيانات الشخصية ومسؤولية البيانات.
- 182- وتم تصنيف إدارة المنظمات غير الحكومية على أنها مصدر جاري للقلق. وطلب أحد أعضاء المجلس من الإدارة وصف التدابير المقررة لمعالجة نقاط الضعف في هذا المجال؛ وشجع عضو آخر البرنامج على البحث عن طرائق مبتكرة لبناء قدرات الشركاء المحليين وتبسيط العمليات، وخاصة في ما يتعلق بالعبء الواجبة. كما تم حث البرنامج على وضع إرشادات وأدوات بشأن الشراكات والمشاركة مع الحكومات المضيفة لضمان الاستقلال التشغيلي للمنظمة.
- 183- وحث أحد الأعضاء البرنامج، بعد أن لاحظ إلى أن المسائل القديمة لا تزال قائمة منذ فترة طويلة أو عادت إلى الظهور، وأن الإبلاغ الذاتي يشير إلى تدهور في المجالات الرئيسية، على تحليل الأسباب الجذرية لجميع المسائل الهامة المتعلقة بالمخاطر والرقابة ومعالجتها بشكل شامل. وكانت هناك دعوات لبذل المزيد من الجهود لتعزيز الرصد لضمان المساءلة بشأن عمليات البرنامج والرقابة عليها.
- 184- وطلب أعضاء المجلس تحديدا عن حالة تنفيذ إطار التوظيف في ضوء تخفيضات الميزانية، وتقارير منتظمة عن الجهود المبذولة لتحسين عملية الرصد. وطلب المزيد من المعلومات بشأن الخطط الرامية إلى وضع توجيهات وأدوات لآليات التعقيبات المجتمعية والعمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الآليات المشتركة، وبشأن التوجيهات المتعلقة بتسليم أنشطة سلسلة الإمداد وعمليات الشراء إلى الشركاء المتعاونين أو الكيانات الحكومية. كما أثيرت أسئلة في ما يتعلق بالتهج المختلفة لإدارة المخاطر في حالات الطوارئ والقدرة على الصمود.
- 185- وردا على الأسئلة، أوضحت الإدارة أنه من حيث السياسة العامة، فإن نهج إدارة المخاطر الذي يتبعه البرنامج لا يميز بين عمليات الطوارئ وعمليات القدرة على الصمود: فقد تم تطبيق فئات المخاطر الأربع نفسها، وفي حين أن الرغبة في المخاطرة قد تكون أعلى في حالات الطوارئ، فإن المنهجية ظلت هي ذاتها. وكان تحليل السبب الجذري جزءا معياريا من عمليات تخفيف المخاطر.
- 186- وقد أدخل البرنامج نهجا جديدا للوفاء بمعايير ضمان "الميل الأخير"، والذي يشمل الجوانب المتعلقة بإدارة الشركاء المتعاونين وإدارة الهوية. ويجري تطبيق المعايير المستخدمة في إطار ضمان النقد على العمليات العينية، بما في ذلك ضمان البيانات من البداية إلى النهاية، ويجري تعميم خدمة المطابقة الشاملة. وكان البرنامج يزود المكاتب القطرية بنظم وتكنولوجيا تركز على الناس لتسهيل جمع المعلومات الشخصية واستخدامها، وقد استعملت عمليات التسجيل الذاتي في العمليات في أوكرانيا ودولة فلسطين وإثيوبيا. ويجري إصدار معايير جديدة لإدارة الشركاء المتعاونين، تتماشى مع معايير الضمان العالمية. ويعزى الانخفاض في معدلات نضج التقدير الذاتي التي وردت في عملية الضمان التي أجرتها المديرية التنفيذية إلى حد كبير إلى زيادة الوعي بالمسائل التي تنطوي عليها إدارة الشركاء المتعاونين بشكل فعال. وشملت التدابير الأخرى إجراء المزيد من التقييمات القائمة على المخاطر أثناء عمليات الاختيار التنافسية، ورقمنة جزء من عملية إدارة الشركاء المتعاونين، ووضع سياسة بشأن إضفاء الطابع المحلي.

187- وفي ما يتعلق بتعزيز مكان العمل الشامل، والانخراط في اتصالات شفافة ودعم الموظفين في أوقات التغيير، سلطت الإدارة الضوء على الدعم المقدم للمديرين والموظفين بما في ذلك التوجيه، والتفاعل المنتظم مع المديرين، ومجموعات أدوات إدارة التغيير للمديرين، وإطلاق مشروع التدريب الداخلي للبرنامج وصفحات مخصصة على الشبكة الداخلية، وندوات عبر الإنترنت مواضيعية وجلسات إعلامية، و حلقات عمل بشأن قابلية التوظيف للموظفين الذين من المقرر أن يغادروا البرنامج. ومن شأن إدخال منصة Workday أن يسمح للبرنامج بتتبع المهل الزمنية للتوظيف وإدارة العمليات الأساسية. وعزز البرنامج، من خلال إطار التوظيف، مساءلة المديرين في تحديد أنواع التعاقد. وفي ما يتعلق بمخاطر إساءة استخدام السلطة أو سوء السلوك، وضعت المنظمة توقعات واضحة مفادها أنه ينبغي معاملة جميع موظفي البرنامج بالطريقة نفسها، بغض النظر عن نوع العقد؛ وتمت معالجة أي ادعاء بسوء السلوك على أي مستوى من مستويات المنظمة بناء على النتائج ومع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة.

188- وأضاف نائب المدير التنفيذية أن مجموعة القيادة فوجئت بمقاومة إدخال ترتيبات العمل لمرحلة ما بعد كوفيد 19 وستتظر في التوازن بين رفاه الموظفين والمرونة وفعالية من حيث التكلفة بالنسبة إلى تغييرات السياسات المستقبلية. وفي ما يتعلق بالقلق الناجم عن إعادة الهيكلة، أدركت الإدارة أنه كان من الممكن أن يكون التنسيق والتواصل أكثر فعالية؛ وقد كانت الأولوية القصوى لمساعد المدير التنفيذية الجديد المعني بثقافة مكان العمل تصحيح ذلك.

مسائل التسيير والإدارة (متابعة)

2024/EB.A/13 تعيين عضوين في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

189- بعد عرض موجز قدمه رئيس فريق الاختيار لتعيين عضوين في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وافق المجلس على تجديد فترة عضوية عضوي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التاليين لمدة ثلاث سنوات أخرى:

السيد Darshak Shah من كينيا؛

السيد Veerathai Santiprabhob من تايلند.

190- وبفعل هذا التجديد، تنتهي فترة عضوية كلا العضوين في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2027.

2024/EB.A/14 استبدال أحد أعضاء فريق الاختيار المعني بتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

191- عرض الرئيس هذا البند، مشيراً إلى أن أحد أعضاء فريق الاختيار، سعادة السيدة Consolata Nkatha Maina، السفيرة ونائبة الممثل الدائم لكينيا، وممثلة عن القائمة ألف، قد غادرت روما وكان لا بد من استبدالها. وبعد المشاورات، اقترح أن يمثل سعادة السيد Fredrick Matwang، السفير والممثل الدائم لكينيا القائمة ألف في فريق الاختيار هذا.

192- ووافق المجلس على النحو الواجب على تعيين سعادة السفير Matwang في فريق الاختيار.

تقارير التقييم

2024/EB.A/15 تقرير التقييم السنوي لعام 2023، ورد الإدارة عليه

193- افتتحت المديرية التنفيذية المناقشة قائلة إن أدلة التقييم تساهم بشكل حيوي في اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. ورحبت بالتقرير الأخير لشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، الذي صنف وظيفة التقييم في البرنامج على أنها مرضية للغاية، وشكرت مديرة التقييم وفريقها على عملهم المتميز.

194- وعرضت مديرة التقييم التقرير الذي يعكس التعقيبات الواردة من المجلس في عام 2023 وقُسم إلى قسمين: أحدهما حول المسائل النظامية والآخر حول الأداء مقابل كل حصيلة من حصائل سياسة التقييم. ولخصت المديرية النتائج الرئيسية الواردة في الوثيقة.

- 195- وقدمت رئيسة الديوان رد الإدارة، مشيرة إلى أنه تجري صياغة التوجيهات بشأن تحديد الأولويات والاستهداف لفائدة المكاتب القطرية؛ وأدرجت المعلومات المتعلقة بكثافة المساعدة في تقرير الأداء السنوي، بما في ذلك أبعاد التكلفة بالدولار الأمريكي لكل مستفيد، ومدة المساعدة وحجم الحصص؛ ويجري تكثيف الدعوة إلى التمويل المرن؛ والعمل جار لضمان أن يكون تصميم وتنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية أكثر تكاملاً. وأدت استراتيجية المشاركة المجتمعية المحدثة للبرنامج إلى زيادة عدد المكاتب التي لديها آليات فعالة للتقييم المجتمعية، وأحرز تقدم في المجالات الشاملة مثل المنظور الجنساني، والضمانات البيئية والاجتماعية، وإدماج منظور الإعاقة. وتبحث الإدارة عن فرص لإقامة شراكات بشأن الضمانات البيئية والاجتماعية، بما في ذلك مع منظمة الأغذية والزراعة.
- 196- وفي معرض ترحيبهم بالشكل الجديد، أعرب أعضاء المجلس عن شكرهم للمديرة ومكتب التقييم على عملهم ومساهماتهم في المساءلة والتعلم واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة على مستوى البرنامج ككل. وأشادوا بالنتائج الإيجابية التي توصل إليها التقرير في ما يتعلق بالتحول الاستراتيجي في دور البرنامج، من المنفذ المباشر إلى العامل الممكن للبرامج والإجراءات، وعمله في مسائل الحماية، والاستدامة البيئية، والأمن الغذائي والتغذية، ونظم الاستهداف وتحديد الأولويات، والدعوة إلى تمويل أكثر مرونة.
- 197- وشدد أعضاء المجلس على أهمية تنفيذ توصيات التقييم في ما يتعلق بوضع استراتيجيات الشراكة؛ وتضمين كل خطة استراتيجية قطرية نظرية تغيير واضحة وحصيلة استراتيجية خاملة بشأن الاستجابة لحالات الطوارئ؛ وتعزيز العمل بشأن المسائل الشاملة. وشجعوا الإدارة على إدراج التوصيات المتعلقة ببناء القدرة على الصمود في السياسة المقبلة المعنية بهذا الشأن؛ وتقديم توجيهات واضحة بشأن تحديد الأولويات لفائدة المكاتب القطرية، مع ضمان تقاسم المسؤولية عن قرارات تحديد الأولويات على مستويات الإدارة المناسبة؛ ودمج التقدم المحرز في إرساء الشراكات المحلية في سياسة إضفاء الطابع المحلي القادمة؛ وتعزيز تكامل واستخدام أدلة التقييم في برامج البرنامج وسياساته. وأوصوا بأن يواصل مكتب التقييم تقييم مشاركة البرنامج في مختلف الشراكات.
- 198- وطرح الأعضاء أسئلة بشأن تطور حصائل الاستجابة لحالات الطوارئ الخاملة على المستوى الإقليمي؛ وخطط تضيق نطاق وطول تقارير التقييم؛ واستمرار أهمية مبادئ وأساليب الرصد والتقييم المعتمدة في عام 2000.
- 199- وردا على ذلك، قالت مديرة التقييم إن التقييم الاستراتيجي للشراكة قد أدرج في خطة عمل مكتب التقييم لعام 2025. وكانت معظم مشاركة البرنامج في التقييمات المشتركة على المستوى اللامركزي مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والنظراء الحكوميين. ويعمل مع مكتب الأمين العام بهدف المساهمة في نظام التقييم الجديد على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد وظف مكتب التقييم شركة خارجية لإجراء تقييمات لاحقة لجودة تقييماتها، ويستكشف الخيارات المتاحة لإجراء تقييمات مشتركة مع مكاتب التقييم التابعة لمنظمات أخرى. ومع إبقاء تقارير التقييم ضمن حدود الكلمات الحالية، أعد مكتب التقييم منتجات تقييم إضافية تسلط الضوء على نتائج التقييم وتوصياته أو تلخصها، مثل ملخصات أدلة التقييم والموجزات.
- 200- وشكرت رئيسة الديوان أعضاء المجلس على تعليقاتهم ومشاركاتهم القوية، مؤكدة على أهمية وظيفة التقييم في التعلم التنظيمي والمساءلة والشفافية والأداء في البرنامج. والتزمت الإدارة بمتابعة وضمان تنفيذ توصيات التقييم في الوقت المناسب.

2024/EB.A/16 حالة تنفيذ توصيات التقييم

- 201- قدمت الإدارة إحصاءات عن أعداد ونسب توصيات التقييم المنفذة في عام 2023 مقارنة بالسنوات السابقة ولخصت التطورات لناعية استخدام البرنامج نتائج التقييم، بما في ذلك الأفكار الواردة في التحليل النوعي الأول لأثر توصيات التقييم على عمليات البرنامج وشراكاته والمستفيدين.
- 202- وشدد أحد أعضاء المجلس على أهمية التقييمات، ولا سيما لأغراض المساءلة والتعلم وتصميم البرامج، وأعرب عن تقديره لإدراج التحليل النوعي والكمي في التقرير وشجع البرنامج على الحفاظ على هذه الميزة في التقارير المقبلة. وأشاد المتحدث بالجهود الرامية إلى تحسين تنفيذ توصيات التقييم، وأحاط علماً بخطة البرنامج لتنقيح هدف مؤشر الأداء الرئيسي لتنفيذ

توصيات التقييم في كل عام، وخفضه من 100 في المائة لناعية إتمام التنفيذ إلى 80 في المائة، وأوصى بأن نسبة 85 في المائة هي هدف أنسب.

203- وتأكيذا على التزام البرنامج بتعزيز استخدامه لتوصيات التقييم، وافقت الإدارة على تقييم جدوى وقيمة إدخال الهدف المقترح بنسبة 85 في المائة.

قضايا السياسات

2024/EB.A/17 تعديل سياسة التقييم في البرنامج لعام 2022

2024/EB.A/18 تعديل سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية

204- تمت مناقشة البندين 5 هـ) و5 و) معا وعرضتهما مديرة التقييم. وقد تمت صياغتهما استجابة للتوصيات الصادرة عن تقييم سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية واستعراض الأقران لسياسة التقييم، واستنادا إلى مشاورات مع موظفي البرنامج في جميع أنحاء العالم، والفريق التوجيهي لوظيفة التقييم، واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمجلس. وبموجب قاعدة التغطية المقترحة، سيجري مكتب التقييم ما لا يقل عن 10 تقييمات للخطط الاستراتيجية القطرية في أي سنة معينة، لتغطية ما لا يقل عن 70 في المائة من جميع الخطط الاستراتيجية القطرية في السنة قبل الأخيرة من التنفيذ.

205- وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للتعديلات والجهود التي يبذلها البرنامج لربط أعمال التقييم بعمليات التخطيط، الأمر الذي من شأنه أن يجعل تغطية التقييم أكثر انتقائية واستراتيجية وحسنة التوقيت وفعالة من حيث التكلفة. وشجعوا البرنامج على الاعتماد أكثر على أدلة التقييم لإثراء عملية صنع القرار ووضع خطط استراتيجية قطرية جديدة. وأوصوا أيضا بوضع توجيهات لقياس التقدم المحرز والنتائج مقابل الحصائل والأهداف المتوخاة في تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية، وشجعوا مكتب التقييم على مواصلة تركيزه على التقدم نحو المساواة بين الجنسين والنتائج المؤسسية الشاملة الأخرى عند التخطيط لتقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية. وسيواصل أعضاء المجلس التنفيذي رصد قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الحصائل والأهداف المقررة ضمن الخطط الاستراتيجية القطرية، واستدامة وفعالية مبادراتها.

206- وفي معرض شكر أعضاء المجلس على دعمهم، قالت مديرة التقييم إن قياس التقدم المحرز نحو الحصائل والنواتج يظل محوريا في تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية، وكذلك الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وغيرها من المسائل الشاملة. وأكدت أن التعديل غير عدد التقييمات التي يتعين إجراؤها، ولكن لم يغير جوهرها.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

2024/EB.A/19 الخطة الاستراتيجية القطرية لغينيا (2024-2029)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في البند 7 ج) 1

207- أشارت مديرة التقييم، في عرضها لتقييم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، إلى أن الخطة استندت إلى تحليل قوي للأمن الغذائي والتغذية وتتوافق مع السياسات الوطنية. وشملت مجالات التحسين الحاجة إلى المشاركة طويلة الأمد في التنمية الزراعية المستدامة وتعزيز القدرات الوطنية؛ وإعطاء الأولوية للقرى التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في أنشطة القدرة على الصمود؛ وإقامة الشراكات من أجل تعبئة الموارد والتأزر البرامجي والتغطية الجغرافية؛ وتعزيز عمليات الرصد والتقييم.

208- وقدم المدير القطري لغينيا الخطة الاستراتيجية القطرية التي تضمنت النتائج والتوصيات الصادرة عن التقييم وكانت متسقة مع خطط وأولويات حكومة غينيا والأمم المتحدة.

209- ورحب أعضاء المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية باعتبارها تمثل تحولا في تركيز البرنامج، من التنفيذ المباشر للاستجابة الإنسانية إلى توفير الدعم لتعزيز القدرات وبناء القدرة على الصمود. وأعرب المتحدثون عن تقديرهم الخاص لتركيز الخطة الاستراتيجية القطرية على مسائل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

- 210- وإذ أشاد أعضاء المجلس بالنتائج الإيجابية التي توصل إليها التقييم في ما يتعلق بمبادرات الوجبات المدرسية التي ينفذها البرنامج، وخاصة في ما يتصل بتحسين استبقاء البنات في المدارس، فقد شجعوا المكتب القطري على مواصلة معالجة الأسباب الجذرية للفجوة بين الجنسين في التعليم ومعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين على نطاق أوسع، بما في ذلك عن طريق تعزيز مشاركة المرأة في اللجان القروية. ومع حصول 15 في المائة فقط من الأطفال في سن الدراسة في غينيا على وجبات مدرسية، كان من الضروري أيضا أن يدعم البرنامج الحكومة في إنشاء إطار وطني للوجبات المدرسية لجميع أطفال المدارس الابتدائية، مع تخصيص الموارد الكافية.
- 211- ورحب العديد من أعضاء المجلس بالدعم الذي يقدمه البرنامج للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة في تطوير سلاسل القيمة الزراعية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وسلاسل القيمة المراعية للتغذية من خلال مبادرات مثل الترويج للمحاصيل عالية الإنتاجية وقصيرة الدورة، وبرامج التغذية المدرسية المحلية باستخدام الأغذية المشتراة محليا من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.
- 212- وشدد أعضاء المجلس على أهمية الشراكات، وشجعوا البرنامج على تعزيز التنسيق مع الأمم المتحدة والشركاء الاستراتيجيين الآخرين، والاستفادة من أوجه التآزر مع المنظمات الأخرى العاملة في مجال محور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، واستكشاف إمكانات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وكانت هناك أيضا دعوات لتعزيز الجهود لحل المشكلات المتعلقة بأهداف المستفيدين التي لم يتم تحقيقها وعدم وجود استراتيجيات للخروج وتوجيه المزيد من الاهتمام لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في تخطيط البرامج واستهدافها وتنفيذها.
- 213- وطُلبت معلومات إضافية عن التدابير المتخذة لتحسين التنسيق مع الشركاء؛ وخطط الطوارئ في حالة حدوث نقص في التمويل المقدم من الحكومة وشركاء التنمية في علاقة ببرامج التغذية المدرسية والصحة والتغذية؛ والجهود التي يبذلها البرنامج لضمان أن تكون الأغذية المشتراة محليا صحية ومتوافقة مع التفضيلات الثقافية.
- 214- وردا على تعليقات أعضاء المجلس، قال المديرون القطريون والإقليميون إن الجهود المبذولة لتحسين التنسيق بين البرنامج وشركائه في الأمم المتحدة تركز على المستوى الميداني وتضمنت المشاركة في فريق الأمم المتحدة القطري. وكان العنصر الرئيسي الآخر هو توقيع الاتفاقات مع وزارات القطاع الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة. وتوجه التفضيلات المحلية القرارات المتعلقة بشراء الأغذية المحلية؛ وتم الحصول على ما لا يقل عن 80 في المائة من الغذاء لبرنامج التغذية المدرسية من مصادر محلية. وتسعى الحكومة للحصول على تمويل من القطاع الخاص لبرنامجها للوجبات المدرسية.
- 215- وبعد موافقة المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية، شكر وزير التخطيط والتعاون الدولي في غينيا البرنامج والجهات المانحة على الدعم المقدم إلى بلده وأوجز الخطط والمبادرات الإنمائية التي تنفذها حكومته كجزء من التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

2024/EB.A/20 الخطة الاستراتيجية القطرية لليسوتو (2024-2029)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في البند 7 ج (2)

- 216- في معرض تقديم تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2019-2024، أشارت مديرة التقييم إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية قائمة على الأدلة، ومتوائمة مع السياسات والخطط الوطنية وإطار الأمم المتحدة، ومتجذرة في الميزة النسبية للبرنامج. وتشتمل المجالات التي تم تحديدها للتحسين على تعزيز القدرات وبناء القدرة على الصمود ومحور العمل الإنساني والتنمية؛ والاستهداف وتحديد الأولويات؛ والعمل مع نظام الحماية الاجتماعية الوطني. ولوحظت أيضا مسائل نظامية: أدى نقص التمويل إلى الحد من نطاق تدخلات البرنامج؛ وأدى تخصيص الأموال إلى عرقلة الجهود الرامية إلى ربط الاستجابة الإنسانية ببرامج التنمية؛ وكانت فائدة المؤشرات المؤسسية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية محدودة؛ وكان المكتب القطري يعاني من نقص في الموظفين ويعمل فوق طاقته إلى حد ما.

- 217- وأكدت المديرية القطرية ليسوتو أنه قد تم قبول جميع توصيات التقييم الست؛ وهي إما قد أنجزت، أو كانت قيد التنفيذ، أو تم دمجها في الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة. وتهدف الخطة الاستراتيجية الجديدة إلى تحويل دور البرنامج من منفذ إلى عامل تمكيني، وتركز على القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والنظم الغذائية المنصرفة، وبناء القدرة على الصمود، وتنمية رأس المال البشري، والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.
- 218- وأيد أعضاء المجلس توصيات التقييم، ولا سيما في ما يتعلق بالاستدامة وتعزيز النظم، ورحبوا بالخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة، معربين عن دعمهم القوي للتحويل من التنفيذ المباشر إلى تعزيز القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجالات مثل النظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتنمية رأس المال البشري والاستجابة لحالات الطوارئ. وتم تشجيع البرنامج على ضمان حماية مكاسب الأمن الغذائي والتغذية التي تحققت حتى الآن، نظرا للأثر الشديد لتغير المناخ على البلاد، ومواصلة العمل على التسليم التدريجي لعمليات الوجبات المدرسية إلى السلطات الوطنية.
- 219- وتم الإعراب عن دعم قوي لاستراتيجية البرنامج بشأن تعبئة الموارد ولأنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية التي تركز على تمكين المرأة، على الرغم من الإشارة إلى أن الميزانية المخصصة للإجراءات التي تُحدث تحولا جنسانيا كانت أقل مما كانت عليه في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية السابقة. ودعا الأعضاء إلى زيادة الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة وسلطوا الضوء على أهمية العمل بالتآزر مع المنظمات الأخرى، في إطار ولاية البرنامج.
- 220- وطُلب المزيد من التفاصيل عن الرصد والاستهداف القائم على الضعف والتخطيط للطوارئ وخطط تحديد أولويات الأنشطة في حالة نقص التمويل.
- 221- وشكرت المديرية القطرية الأعضاء على تعليقاتهم، فأوضحت أن البرنامج نظر عند استهداف المساعدة في مسائل مثل عدم المساواة، والحصول على الخدمات الاجتماعية والفجوات الغذائية، وفي حالة الاستهداف الجغرافي، انتشار سوء التغذية والتعرض للصدمات المناخية.
- 222- وفي ما يتعلق بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، تم تعديل هيكل التنسيق لإطار الأمم المتحدة بالتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2024-2028 لإضافة الفريق العامل المعني بالشؤون الإنسانية والتنمية والسلام، وتكليفه بتحديد كيفية قياس النتائج وتجنب ازدواجية الجهود. وقاد البرنامج الركيزة 2 لإطار الأمم المتحدة بالتعاون من أجل التنمية المستدامة، بشأن النظم الغذائية المنصرفة، والاستدامة البيئية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والتي تتألف من ثلاث ركائز فرعية: الإنتاج والإنتاجية، بقيادة منظمة الأغذية والزراعة؛ والتغذية بقيادة اليونيسف؛ وإدارة الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، بقيادة البرنامج. ونتيجة لذلك، كان من المتوقع تنفيذ الإطار بأكمله من خلال برامج مشتركة.
- 223- وبعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، شكر وزير الخارجية والعلاقات الدولية في ليسوتو المجلس وأكد التزام حكومته بالمساعدة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية واتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة آثار تغير المناخ على الاقتصاد والزراعة والموارد المائية.

كلمة خاصة أدلى بها السيد Martin Griffiths وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

- 224- شدد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ في كلمته على الدور الحاسم الذي يضطلع به البرنامج في المجتمع الإنساني، حيث يقدم الدعم اللوجستي والدعم في مجال الاتصالات بالإضافة إلى وصوله – في عام 2023 – إلى 150 مليون شخص بالمساعدات الغذائية. وكانت أيضا المنظمة رائدة في مجال الحماية، وهو جانب حيوي متزايد الأهمية في التدخلات الإنسانية، ولا سيما في ظل التحديات الحالية مثل غياب قيادة حازمة على الصعيد العالمي لاختيار الحوار والتفاوض بدلا من العنف لحل الخلافات، وتلاشي احترام القانون الدولي الإنساني، وتزايد انتشار الإفلات من العقاب.
- 225- وكان هناك نقص في تمويل العمل الإنساني لدرجة أن هناك حاجة إلى تغيير جذري، بطرائق مختلفة لجمع الأموال ومستويات جديدة من السخاء. كما أنه يتعين على العالم معالجة التفاوت بين الأموال التي تنفق على الحرب والأموال التي تنفق على احتياجات الناس العاديين.

226- وعلى الرغم من التحديات، فإن المستوى العالي من التوافق والشراكة بين الوكالات الإنسانية كان رصيذا قيما. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الدبلوماسية الإنسانية والوساطة الإنسانية أكثر شيوعا، كما رأينا في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، والمفاوضات مع حكومة الجمهورية العربية السورية لمواصلة تقديم المساعدات في صيف 2023، والمناقشات والمفاوضات مع طالبان في أفغانستان، ومفاوضات جدة في السودان، والتي أسفرت عن إعلان الطرفين المتحاربين التزامات بالمبادئ الإنسانية والقانون الإنساني.

227- وفي الختام، قدم وكيل الأمين العام نصيحة نابغة من مبادرته الرائدة، وهي الاستماع إلى ما يقوله الناس عما يحتاجون إليه وترك القيادة لهم، ليس فقط من باب الاحترام، ولكن أيضا من أجل الاستخدام الفعال للأموال. وكان التحدي الذي يواجهه العالم هو وضع احتياجات الناس العاديين فوق احتياجات الحرب، والعنف، والعنف الجنساني، وانعدام الأمن الغذائي وعدم الاحترام المتعمد للحقوق والقانون الإنساني.

228- وشكر أعضاء المجلس وكيل الأمين العام على قيادته ودبلوماسيته والتزامه بالمبادئ الإنسانية والسلام وتخفيف المعاناة. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء الكثير من الأزمات المعقدة في جميع أنحاء العالم، مشيرين إلى معاناة الملايين من الناس في وجه تغير المناخ، والنزاعات، والكوارث التي يسببها الإنسان، والاضطرابات الاقتصادية. ودعا البرنامج إلى تكثيف التزامه باستخدام موارده وخبراته وشراكته للوصول إلى المحتاجين.

229- وتكلم بعض الأعضاء عن حالة الأمن الغذائي المتردية في قطاع غزة والسودان، مؤكدين على أهمية الجهود المشتركة لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. ورحب آخرون بالإنجازات التي حققتها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بقيادة وكيل الأمين العام وتركيزه على الابتكار والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، وإضفاء الطابع المحلي على الاستجابة الإنسانية. ودعا السيد Griffiths إلى التحدث عن الجهود المبذولة لتحويل النظام الإنساني ليعكس بشكل أفضل المشهد الإنساني المتزايد التعقيد، والتسوا آراءه بشأن مجموعة من المواضيع، بما في ذلك التغييرات الناشئة عن المبادرة الرائدة وأفضل دور للبرنامج في دعم تحسين النظام الإنساني.

230- ورد وكيل الأمين العام بأن المبادرة الرائدة بدأت في توضيح ما تعتبره المجتمعات المحلية احتياجاتها ذات الأولوية، وتوليد الأدلة اللازمة لدفع عملية تحديد الأولويات الفعالة للبرمجة. ومع بدء المجتمع الإنساني في الاستماع إلى الناس والاستجابة إليهم، بدأت البلدان في اعتماد بعض الممارسات التي تستكشفها المبادرة الرائدة. وفي ما يتعلق بدور البرنامج في مشهد إنساني معقد، فإن ولايته المزوجة تعني أنه كان جيد الاستعداد بالفعل لمعالجة محور العمل الإنساني والتنمية.

231- وأعربت المديرية التنفيذية عن شكرها لوكيل الأمين العام على خطابه الثاقب وعلى توضيحه بحماس وصراحة التحديات الهائلة التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني. وقالت إنه كان مدافعا مخلصا عن الأشخاص الضعفاء في جميع أنحاء العالم وحليفا لهم، وكان مصدر إلهام لجميع من هم في المجتمع الإنساني للعمل بجد أكبر من أجل الناس الذين يخدمونهم. وسيواصل البرنامج، بدافع من قوته، تقديم المساعدة والأمل إلى من هم في أمس الحاجة إليهما.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

2024/EB.A/21 الخطة الاستراتيجية القطرية لنيكاراغوا (2024-2029)

232- عرضت المديرية القطرية لنيكاراغوا الخطة الاستراتيجية القطرية التي تسعى إلى تحسين الموارد وتعظيم أثر عمليات البرنامج في الممر الجاف. ومن خلال تقديم سلسلة من الابتكارات، ركزت الخطة على تعزيز الوجبات المدرسية؛ وزيادة قدرة النظم الغذائية على الصمود، ولا سيما من خلال دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ ودعم الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها؛ وتعزيز فعالية المؤسسات وشبكات الحماية الاجتماعية. ولتنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، سيعمل البرنامج في شراكة مع المؤسسات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة والجهات الفاعلة المحلية.

233- ورحب أعضاء المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية، ولا سيما تركيزها على قدرة النظم الغذائية على الصمود والوجبات المدرسية. وشجع الكثير منهم البرنامج على التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التغذية المدرسية في نيكاراغوا، ولا

سيما لتبادل أفضل الممارسات في ما يتعلق بالمشتريات المحلية. وأشد أحد الأعضاء بالبرنامج لخطته لتزويد المدارس بالمنتجات الطازجة والسلع الجافة المزروعة محليا، بما في ذلك حبوب الأرز المقواة والذرة، وشجع على اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين جودة الأغذية وسلامتها.

234- وأعرب أحد الأعضاء عن تقديره للنهج المرن المقترح لتحديد الفئات السكانية الضعيفة في بيئات دون وطنية متنوعة وطلب تفاصيل عن الطريقة التي يعتمز بها البرنامج الوصول إلى المهاجرين الضعفاء. وسأل عضو آخر في المجلس عن الطريقة التي يعتمز بها البرنامج تعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في نيكاراغوا، في حين أشار عضوان آخران إلى استعدادهما لتقديم المساعدة من خلال هذه الآلية. وطلب المزيد من المعلومات أيضا عن تعاون البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، وقدم طلب بشأن حصول المجلس على تحديثات عن أداء البرنامج في نيكاراغوا.

235- وشكرت المديرية القطرية أعضاء المجلس على دعمهم، فأكدت أن البرنامج يقوم بالفعل بتبادل الدروس المستفادة والمعلومات مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التغذية المدرسية في البلاد وسيواصل القيام بذلك. وقام البرنامج بالتنسيق بشكل وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة، على الرغم من أن المنظمة عملت بشكل أكبر في مجال السياسات وعمل البرنامج في مجال العمليات. وفي ما يتعلق بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بدأ البرنامج العمل مع بلدان المنطقة بشأن المسائل المتعلقة بالتغذية المدرسية ومع الصين بشأن الوصول إلى الأسواق المستدامة؛ ويعتمز البرنامج إجراء مشاورات مع حكومة نيكاراغوا لتحديد المجالات حيث ترغب في مواصلة هذا التعاون.

236- وبعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، أعربت سفيرة وممثلة جمهورية نيكاراغوا عن دعم حكومتها للخطة، التي تتواءم تماما مع الخطة الوطنية لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية البشرية. وأشارت إلى أن الحكومة ملتزمة بالتصدي للفقر لضمان حصول كل طفل في نيكاراغوا على الغذاء المغذي وفرص التعليم، لصالح أسرهم ومجتمعاتهم.

قضايا السياسات (متابعة)

2024/EB.A/22 تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية (2023)

237- وقالت مساعدة المديرية التنفيذية للشراكات والابتكار، في معرض تقديم التحديث، إن الشراكات لها أهمية قصوى في البيئة الإنسانية الحالية، إذ أصبحت الدعوة المشتركة والدبلوماسية الإنسانية المشتركة أمرا أكثر أهمية من أي وقت مضى.

238- وتحدث مساعد المديرية التنفيذية للعمليات البرامجية عن مشاركة البرنامج المستمرة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومسؤوليات قيادة المجموعات، والخدمات الرئيسية التي يقدمها للنظام الإنساني والإنمائي الدولي، مثل خدمات دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية، وغيرها من الخدمات المشتركة بين الوكالات، مثل التعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن النازحين داخليا واللاجئين. وكان التعاون ضروريا لتكوين لمحة عامة دقيقة عن الاحتياجات الإنسانية، وهو ما كان بدوره أمرا حاسما لتحديد الأولويات.

239- وأضاف مدير المكتب العالمي في جنيف أن نجاح البرنامج سيقاس بقدرته على مساعدة المحتاجين، وهو ما يعني العمل ضمن الإطار الإنساني لضمان الاستجابة الجماعية الأكثر فعالية. ويمكن للشراكة أن تحقق أشياء كثيرة، بما في ذلك فتح الوصول، وجعل التسليم أكثر كفاءة، وتحسين التنسيق، وربما حتى تأمين تمويل إضافي، بما في ذلك من المصادر غير التقليدية.

240- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لجهود التنسيق والتعاون المستمرة التي يبذلها البرنامج داخل القطاع الإنساني، ولا سيما مشاركته الجارية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتوفيره للخدمات المشتركة الحيوية لمجتمع العمل الإنساني الأوسع نطاقا، وقيادته الشاملة في نظام المجموعات. وأشد العديد منهم بالمديرية التنفيذية لتوليها دور مناصرة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

241- وأشار العديد من الأعضاء إلى أن سياسة مقبلة بشأن إضفاء الطابع المحلي في البرنامج ستوفر فرصة للتركيز على كيفية مشاركة المنظمات المحلية الصغيرة بشكل أكثر جدوى لتحسين الأثر بالنسبة للمستفيدين.

- 242- وتم تشجيع البرنامج على تحديد تدخلاته بوضوح والاستفادة منها في مجال العمل الإنساني والتنمية؛ ومواصلة التعاون وتبادل البيانات لدعم تحديد الأولويات؛ ومواصلة عمله بشأن دمج المساواة بين الجنسين في التخطيط الاستراتيجي على المستوى القطري؛ وبذل المزيد من الجهود لإدراج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في شركته الاستراتيجية المثمرة للغاية مع منظمة الأغذية والزراعة؛ وتعزيز محتوى تقاريره بؤر الجوع الساخنة وتأثيرها؛ والبحث عن وسائل جديدة للتعاون ومجالات المساعدة مثل التحويلات القائمة على النقد والمناخ والخدمات اللوجستية والتبرعات؛ ودعم المزيد من التنسيق من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وإصلاح المنظومة الإنمائية، بما في ذلك من خلال أداء للمنسقين الإقليميين ومنسقي الشؤون الإنسانية "المهام مزدوجة". كما تمت دعوة المنظمة لدعم الإصلاحات التي يقودها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مستوى المنظومة.
- 243- وأقرت عضوة من أعضاء المجلس بالقرارات الصعبة التي واجهها موظفو البرنامج في تحديد أولويات المساعدة، ودعت الجهات المانحة الأخرى إلى الانضمام إلى حكومتها في توفير التمويل التكميلي لسد الفجوات الحالية في الاستجابة الإنسانية الجماعية. ونصح عضو آخر البرنامج بالسعي للحصول على تمويل من جميع جوانب محور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، بما في ذلك تمويل متعلق بالمناخ.
- 244- وردا على التعليقات، أقرت الإدارة بالإمكانات الهائلة لزيادة فعالية وكفاءة الاستجابات الإنسانية في العديد من السياقات، وبأهمية العمل الاستباقي والمواءمة مع السياق المحلي.
- 245- وفي ما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية، قام البرنامج بتبسيط الدعم المقدم لمكاتبه القطرية في التعامل مع القيود التشغيلية لوصول المساعدات الإنسانية، مع تعزيز مشاركته أيضا في مسائل الوصول، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو مع الدول الأعضاء ويمكن للدبلوماسية أن تساعد في ذلك. إن البرنامج ملتزم التزاما قويا بضمان إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفا وتعزيز رصد الأثر على كل من أولئك الذين تلقوا المساعدة وأولئك الذين لم يحصلوا عليها، كجزء من مساعلته أمام الأشخاص المتضررين. وهو يعمل أيضا مع مجتمع المساعدة الإنسانية والإنمائية لتوضيح الأدوار والمسؤوليات في تلبية احتياجات النازحين داخليا في الأجلين القصير والطويل. وقد سعت جميع الجهات الفاعلة الإنسانية إلى توجيه المزيد من التمويل الإنمائي إلى الحالات التي تشمل النازحين داخليا. ومن شأن وضع سياسات القدرة على الصمود والمناخ وإضفاء الطابع المحلي أن يفتح فرصا للبرنامج لمواصلة معالجة هذه المسائل.
- 246- وأشارت الإدارة أيضا إلى أن المشاركة في النظم المشتركة بين الوكالات تمثل استثمارا كبيرا للوقت من جانب موظفي البرنامج على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وسعى البرنامج إلى إيجاد سبل لاستخدام هذا الوقت بأكثر قدر ممكن من الفعالية، واعتبره عموما استثمارا جديرا بالاهتمام.

2024/EB.A/23 تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72

(إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

- 247- عرضت الإدارة التطورات الأخيرة في تنفيذ البرنامج لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكان البرنامج قد قام بتبسيط تقاريره بشأن هذه المسألة، بما في ذلك من خلال القائمة المرجعية لإصلاح الأمم المتحدة، وأحرز تقدما كبيرا في الكثير من المجالات، ولا سيما الكفاءة والبرمجة. وواصلت المنظمة التركيز على الناس والإنجاز بدلا من التركيز على العملية والبيروقراطية. ونظرا إلى أن تمويل المنظومة الإنمائية يمثل تحديا كبيرا، أيد البرنامج اتفاق التمويل المنقح الذي أطلقه الأمين العام مؤخرا، ويتطلع إلى تلقي تعقيبات الدول الأعضاء عليه. وقد ثبت أن عام 2024 هو عام التفكير والتحسين بالنسبة إلى الكثيرين في منظومة الأمم المتحدة، وسيساعد مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل وميثاق المستقبل الذي سيصدر عنه على توفير طريق للمضي قدما.
- 248- ورحب أعضاء المجلس بالتحديث وأشادوا بالنهج الاستباقي الذي يتبعه البرنامج في عملية الإصلاح، بما في ذلك مساهماته في تحسين التحليل القطري المشترك والجهود المبذولة لمواءمة الخطط الاستراتيجية القطرية مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وشجعوا البرنامج على مواصلة استكشاف استخدام التكنولوجيا، والخدمات الرقمية والابتكار وتشجيع اعتماد الخدمات عن بُعد والخدمات الرقمية، بما في ذلك مركز الأمم المتحدة للحجوزات وبرنامج الأمم المتحدة العالمي للتتقل.

249- وشدد أحد الأعضاء على أهمية استمرار مشاركة البرنامج في الإصلاح الإقليمي لتعزيز التعاون، ومعالجة أوجه التداخل وتوضيح تقسيم العمل بين مختلف الجهات الفاعلة. وشدد عضو آخر على الحاجة الملحة إلى العمل الجماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعا جميع كيانات الأمم المتحدة إلى مواصلة زيادة التعاون والبرمجة المشتركة والابتعاد عن طرائق العمل المنعزلة والقطاعية نحو نهج متكاملة.

250- وطُلب مزيد من المعلومات عن عدد من الجوانب، بما في ذلك بدء البرنامج في تقديم خدمات المكاتب الخلفية المشتركة، وخطط تحسين التخطيط المتكامل وتنفيذ البرامج، وسبل النهوض بتنفيذ إطار الإدارة والمساءلة الذي يقوم عليه الإصلاح على المستوى القطري. وطُرحت أيضا أسئلة تتعلق بخطة التصرف في الأصول، وأكاديمية السلامة على الطرق، والمستوى المنخفض نسبيا لمساهمات الجهات المانحة في نظام المنسق المقيم عن طريق الرسم بقيمة 1 في المائة. وأشار أحد الأعضاء إلى أن التقارير المقبلة في إطار هذا البند ينبغي أن تبرز التمويل المرن، بما في ذلك على الصعيد القطري.

251- وأكدت الإدارة أن البرنامج سيواصل السعي إلى تحقيق المواءمة بين الخطط الاستراتيجية القطرية وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن التباينات قد تحدث في بعض السياقات، ولا سيما مع الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة القصيرة الأجل. ومع ذلك، حتى عندما لا تتطابق الأطر الزمنية، سيواصل البرنامج مواءمة محتوى خطته الاستراتيجية القطرية مع محتوى أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

252- وفي ما يتعلق بترتيبات المكاتب الخلفية المشتركة، كانت العملية لا تزال في مراحلها الأولى، وستتضح مكاسب الكفاءة مع مرور الوقت. وفي ما يتعلق بإطار الإدارة والمساءلة، أكمل 74 في المائة من المنسقين المقيمين المؤهلين تقييم أداء المديرين القطريين للبرنامج في عام 2023. وبينما كان البرنامج يسعى جاهدا لتحقيق نسبة 100 في المائة، على كّل من المنسق المقيم والمدير القطري للبرنامج أن يكون في منصبه لمدة ستة أشهر على الأقل قبل أن يقيم أحدهما الآخر، ولم يكن هذا التوقيت متوافقا دائما. وقد عكس مستوى المساهمات في نظام المنسق المقيم عن طريق الرسم بقيمة 1 في المائة عمليات البرنامج، حيث إن نسبة صغيرة فقط من تلك المساهمات كانت مخصصة للتنمية.

253- وفي ما يتعلق بالتصرف في الأصول، عمل البرنامج عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكان يعمل على تطوير عملية مشتركة على الإنترنت لكيانات الأمم المتحدة لدعم التصرف في المركبات. وكان مفهوم الأكاديمية جزءا من واجب الرعاية الذي يقع على عاتق البرنامج، حيث وفر التدريب لضمان سلامة المركبات وكفاءتها وفعاليتها للمكاتب القطرية.

2024/EB.A/24 تحديث شفوي عن إدماج منظور الإعاقة

254- أطلعت الإدارة المجلس على التطورات في عمل البرنامج بشأن إدماج منظور الإعاقة، وهو عمل اتبع نهجا يركز على الناس ويشمل المنظمة بأكملها. وفي عام 2019، أطلق البرنامج خارطة طريق مؤسسية لإدماج منظور الإعاقة إلى جانب خطة تنفيذ وصندوق استئماني مخصص. ومنذ ذلك الحين، أصدرت خطط عمل سنوية وقُدمت مساهمات إضافية للصندوق. وحكمت استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة عمل البرنامج في مجال إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. والبرنامج وكالة رائدة في تنفيذ الاستراتيجية، ولكن ثمة حاجة إلى إحراز تقدم سريع في المجالات التي تشمل التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة، والمشتريات، والتقييم، وتنمية القدرات.

255- وشارك البرنامج خلال العام الماضي في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الرفيعة المستوى. وشملت الأولويات التي حُددت في تلك الأحداث تعزيز قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والحكومات، وتطوير برامج تحويلات نقدية شاملة، وتحسين جمع البيانات المصنفة بحسب الإعاقة، والاستثمار في العمل المناخي لفائدة لأشخاص ذوي الإعاقة.

256- وتضمن تقرير الأداء السنوي للبرنامج لعام 2023 الإبلاغ عن مؤشرين جديدين لإدماج منظور الإعاقة يقيسان أداء البرنامج مقابل المعايير على نطاق المنظمة ككل. وكان الأداء المبلغ عنه منخفضا نسبيا، لكن خطة عمل البرنامج لعام 2024 ركزت على تلبية جميع المؤشرات ذات الصلة أو تجاوزها، وإحراز تقدم في المجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة في خارطة الطريق ومواكبة المسائل الناشئة.

- 257- ورحب أعضاء المجلس التنفيذي بالتحديث وأوصوا بأن يكون إدماج منظور الإعاقة بندا منتظما في جدول أعمال جلسات المجلس المستقبلية. وأشادوا بالتقدم الذي أحرزه البرنامج ودوره الرائد في النهوض بإدماج منظور الإعاقة في قطاع العمل الإنساني.
- 258- وحث أعضاء المجلس الإدارة على ضمان تخصيص ما يكفي من الموظفين والتمويل لعمل البرنامج في مجال إدماج منظور الإعاقة، ولا سيما على المستوى القطري، وشجعوا البرنامج على التركيز على تعميم إدماج منظور الإعاقة في برامج التحويلات النقدية؛ والدعوة إلى زيادة الاهتمام بإدماج منظور الإعاقة في جميع مناحي منظومة العمل الإنساني، بما في ذلك من خلال إنشاء هيكل تنسيق رسمي داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالقضاء على الجوع في تقرير الإعاقة والتنمية لعام 2024؛ والاستعداد ليكون جزءا من لجنة شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة (GLAD) التنظيمية لمؤتمر القمة العالمي الثالث للإعاقة في أبريل/نيسان 2025؛ وتبادل الدروس المستفادة من جهودها الرامية إلى إدماج منظور الإعاقة في خطة إضفاء الطابع الإقليمي وإضفاء الطابع المحلي.
- 259- وشجع أحد أعضاء المجلس البرنامج على نشر تقرير عام 2023 عن تنفيذه لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وطلب آخر معلومات إضافية عن كيفية تشجيع المنظمات المحلية للأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في البرامج القطرية للبرنامج.
- 260- وردت الإدارة بأن المكاتب القطرية، بدعم من المقر وتماشيا مع دعمها الميداني المستمر، تستكشف طرائق جديدة لمشاركة تلك المنظمات، لأن الاتفاقات المعيارية للبرنامج على المستوى الميداني ليست مناسبة. وكان البرنامج يقدم الدعم لتعزيز قدرات المنظمات ويستكشف طرائق جديدة لتوزيع الأغذية والتحويلات النقدية على الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ما يتعلق بالنقاط الأخرى التي أثرت، فقد تلقى البرنامج تمويلا من خارج الميزانية لجهوده المبذولة حتى الآن لإدماج منظور الإعاقة، ويسعى إلى الحصول على مصادر تمويل أكثر استدامة على المدى الطويل. وكان الكثير من التوصيات الواردة في تقرير الإعاقة والتنمية موجهة إلى الحكومات وليس إلى البرنامج، ويدعو البرنامج إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لمسائل الأمن الغذائي في جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي للإعاقة لعام 2025.

مسائل التسيير والإدارة (متابعة)

2024/EB.A/25 التقرير الأمني

- 261- وصف المدير، في معرض تقديمه للتقرير، اتجاهات الحوادث الأمنية في عام 2023 وإجراءات وخطط شعبته للاستجابة للمشاكل المرتبطة بها، بما في ذلك اعترافها بالمشاركة في تعاون أكثر منهجية مع الشركاء المتعاونين من أجل زيادة قدرتهم على إدارة الأمن. وتتماشى هذه الجهود مع عملية إعادة الهيكلة التنظيمية الجارية ومع التطورات داخل منظومة الأمم المتحدة، وستعكس في "برنامج تعزيز الأمن" المتعدد السنوات، الذي يجري إعداده حاليا.
- 262- وفي معرض الإشادة بموظفي الأمن في البرنامج، قدم أعضاء المجلس تعازيهم لأسر وأصدقاء وزملاء الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم. وأثنى الأعضاء على شعبة الأمن لعملها في مجال إدارة المعلومات والمعارف، وتركيزها على تعزيز التعاون مع الشركاء المتعاونين، وتركيزها على المسائل الجنسانية والتدريب على التوعية بأمن للمرأة.
- 263- وحث الأعضاء، الذين يساورهم القلق إزاء ارتفاع عدد الحوادث الأمنية وتقلص الحيز الإنساني، البرنامج على إعطاء الأولوية للقرارات الاستراتيجية التي تم تعليقها لأسباب تتعلق بالميزانية في أواخر عام 2023، ولا سيما الاستفادة من استخدام التكنولوجيات الجديدة وتعزيز الشراكات. وشجع البرنامج على إدماج الاعتبارات الأمنية بصورة منهجية في دورات البرمجة، والعمل مع السكان المتضررين ومنظمات المجتمع المدني، وتعزيز القوة العاملة الأمنية العالمية وإدارة المخاطر. وأبرز الأعضاء أهمية عمليات التنسيق الداخلي، وواجب رعاية الموظفين، والتنسيق الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء المتعاونين لضمان حصول جميع أصحاب المصلحة على أحدث المعلومات. وطلب الأعضاء مواصلة إبلاغ المجلس بالآثار المترتبة في الميزانية على توفير الأمن الكافي.

264- وشكر المدير أعضاء المجلس على دعوتهم ودعمهم، وقال إن البرنامج سيواصل إعطاء الأولوية للشراكات مع الشركاء المتعاونين وكيانات الأمم المتحدة الأخرى بشأن التدريب، والتحليل، والدعم التشغيلي والرقمنة ومع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بشأن الابتكار، والدول الأعضاء بشأن تعزيز القدرات. والعمل جارٍ لربط مهمة الأمن بدورات البرمجة في البرنامج ووضع مبادئ توجيهية داخلية تعكس على نحو أفضل التكاليف الأمنية على الصعيد القطري في تخطيط ميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية. وواصلت الشعبة إعطاء الأولوية لأنشطتها لتحقيق أقصى قدر من التأثير على مستويي المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، مع اتخاذ قرارات مستنيرة بعملية إعادة التنظيم الجارية في المنظمة. ويعمل أيضا البرنامج على تعزيز عمله في مجال إدارة المخاطر في السياقات المعقدة ورصد هذه الجهود من أجل تحسين تحليل السياق، وتخفيف المخاطر على الموظفين والأصول والبرامج، وتحديد مستويات مقبولة من المخاطر.

265- ويعمل البرنامج مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تعزيز المشاركة المجتمعية وتحسين نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، من خلال المشاركة النشطة في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية.

266- وأضاف نائب المدير أن البرنامج يعمل مع المنظمات غير الحكومية وشركاء الأمم المتحدة لتعزيز جمع البيانات المتعلقة بالحوادث وتحليلها. وشدد نائب المدير التنفيذية على أن الأمن وواجب الرعاية سيمولان دائما تمويلًا كافيًا، مشيرًا إلى أن هناك أيضًا إمكانية لتعزيز الأمن من خلال الاستثمارات في مجالات أخرى مثل الاتصالات والبرمجة.

مسائل أخرى

2024/EB.A/26 تقرير مؤقت عن استعراض الحوكمة

267- قدم رئيس الفريق العامل التابع للمجلس التنفيذي المعني باستعراض الحوكمة التقرير المؤقت، الذي يتضمن تحديدًا عن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل منذ إنشائه في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 وقدم خطة تنفيذ محددة التكاليف بخصوص مجموعة من التوصيات الواردة في تقرير الخبرة الاستشارية المستقلة، والتي يُقترح أن تنفذها أمانة المجلس التنفيذي بعد موافقة المجلس.

268- وتضمنت التوصيات، من بين أمور أخرى، تبسيط شكل وجدول أعمال جلسات المجلس الرسمية؛ وإجراء "حوار استراتيجي" لمدة يوم واحد لإيجاد حيز غير رسمي لأعضاء المجلس والمراقبين وإدارة البرنامج لمناقشة المسائل الاستراتيجية، وتنقيح وتعزيز الحدود القصوى لعدد الكلمات في وثائق المجلس؛ وإعادة تصميم الجلسة التعريفية المخصصة لأعضاء المجلس التنفيذي والمراقبين الجدد؛ وتنفيذ مبادرات التحول الرقمي التي اقترحتها أمانة المجلس التنفيذي؛ وتقديم جلسة تمهيدية مدتها نصف يوم لأعضاء المكتب الجدد وإصدار دليل عن أدوارهم ومسؤولياتهم.

269- وعلى مدى الأشهر المقبلة، خطط الفريق العامل لاستعراض توصيات الخبرة الاستشارية الخارجية المتبقية والنظر في التوصيات ذات الصلة من وحدة التفتيش المشتركة ومراجع الحسابات الخارجي وشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. وستُعقد مشاورات غير رسمية لأعضاء المجلس في أكتوبر/تشرين الأول، ستثري صياغة خطة للتوصيات المتبقية. وسيقدم الفريق العامل تقريره النهائي للموافقة في الدورة العادية الثانية لعام 2024.

270- وشكر أعضاء المجلس التنفيذي الرئيس على مهاراته القيادية والتفاوضية في المساعدة على بناء التوافق في الآراء. كما شكروا ممثلة كندا لأخذها المبادرة أولاً في اقتراح والمبادرة في عملية استعراض الحوكمة، كما شكروا هيئة المكتب وأمانة المجلس التنفيذي ومراجع الحسابات الخارجي على دعمهم ونصائحهم. وأعربوا عن تطلعهم إلى تنفيذ أمانة المجلس التنفيذي التوصيات الأولى والتفكير في التوصيات المتبقية. وأشار أحد الأعضاء على وجه الخصوص إلى فرصة مناقشة مدونة قواعد سلوك محتملة لأعضاء المجلس.

271- وأعرب أعضاء المجلس التنفيذي عن آرائهم بشأن عملية الاستعراض وسبل المضي قدماً، وحثوا الفريق العامل على إكمال عمله بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2024 مع الإقرار بالأهداف الطموحة المحددة. ورحبوا بالجهود التي يبذلها الرئيس لتبسيط وتسريع عملية صنع القرار وأعربوا عن تقديرهم للمشاورات التي أجراها الفريق العامل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة داخل البرنامج، بما في ذلك القيادة العليا ومكتب التقييم وهيئات الرقابة الأخرى. وأيد الكثير من الأعضاء قرار الفريق

العامل بالنظر أولاً في توصيات الخبيرة الاستشارية الخارجية ووحدة التفتيش المشتركة قبل الانتقال إلى توصيات المبادرات الأخرى المدرجة في خارطة الطريق.

272- وشجع أحد أعضاء المجلس التنفيذي الفريق العامل على مواصلة تركيزه على الهدف النهائي لاستعراض الحوكمة، وهو تحسين كفاءة وفعالية حوكمة المجلس التنفيذي وضمان مشاركته في المسائل الاستراتيجية. وأشار عضو آخر إلى ولاية الفريق العامل، مؤكداً على ضرورة معالجة توصيات الخبيرة الاستشارية المستقلة كما تم اقتراحها، وذلك لتجنب مناقشات طويلة حول قضايا لا تحظى بتوافق آراء المجلس.

273- وشكر الرئيس أعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم القيمة ودعمهم وأكد من جديد اعتقاده بإمكانية إنجاز عملية الاستعراض في الوقت المحدد. وأخذ نائب المدير التنفيذية الكلمة ليشكر جميع المعنيين على عملهم في الاستعراض، معرباً عن تقدير الإدارة للاستعراض كوسيلة للمساعدة في ضمان الحوكمة الفعالة والمشاركة الاستراتيجية مع المجلس والتزامهم بمواصلة دعم عملية الاستعراض بشكل استباقي.

تقرير شفوي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

274- قدم رئيس المجلس التنفيذي تقريراً عن الاجتماع المشترك الذي عقد في 31 مايو/أيار في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وترأسه رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وجاء موضوع الاجتماع - دور الحوكمة الفعالة من قبل الهيئات الرئاسية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز تعددية الأطراف وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة - في الوقت المناسب، بالنظر إلى الاستعراض الأخير الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة لحوكمة ورقابة المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، واستعراض الحوكمة الجاري في البرنامج.

275- وفي الاجتماع، قدم أعضاء المجالس التنفيذية آراءهم حول مدى جودة عمل الحوكمة في كياناتهم وتبادلوا الأفكار المستنيرة المستفادة من استعراض الحوكمة في نيويورك وروما. وشارك بعد ذلك الرؤساء ونوابهم من كل كيان من كيانات الأمم المتحدة الستة في حلقة نقاش حول الدور الذي لعبته توجيهات ودعم المجلس في تمكين كياناتهم من تنفيذ ولاياتها بشكل أكثر كفاءة، وتحقيق أثر أكبر وتعزيز التعاون عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

276- وقد عرض نائب المدير التنفيذية، بصفته ممثل البرنامج في حلقة النقاش، آراءه حول السبل التي من شأنها أن تمكن المجالس التنفيذية من تيسير عمل كياناتها بشكل أفضل، وسلط الضوء على ثلاثة مواضيع: الدبلوماسية الإنسانية في الدعوة إلى زيادة إمكانية الوصول والتمويل؛ والتوجيه الاستراتيجي والمشورة؛ وتجديد الالتزام بتعددية الأطراف والدعم الحكومي الدولي، ولا سيما في معالجة الأزمات الإنسانية الأكثر إلحاحاً.

277- واستكشف المشاركون دور المجالس في ضمان الرقابة والمساءلة وشددوا على أهمية التحسين المستمر، وتعزيز الشفافية، وزيادة التكامل والتآزر والاتساق، وتبادل الممارسات الجيدة عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

278- ودعت الدول الأعضاء إلى إنشاء فريق عامل أقاليمي لاستعراض التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة ووضع خطة تنفيذ، على غرار خطة الفريق العامل المعني باستعراض الإدارة التي وضعها المجلس التنفيذي للبرنامج. وسلط المندوبون الضوء على أوجه التآزر المحتملة بين عمليات استعراض الحوكمة في وحدة التفتيش المشتركة والبرنامج، وشجعوا روح التعاون القوية والتصميم والعزم على ترجمة الأفكار والحلول إلى إجراءات ملموسة.

279- وفي ختام تقديم التحديث، شكر الرئيس أعضاء المجلس على مشاركتهم وتفاعلهم في الاجتماع المشترك الذي سُنشر تقرير موجز عنه بجميع اللغات الرسمية للبرنامج قبل الدورة العادية الثانية للمجلس في نوفمبر/تشرين الثاني.

2024/EB.A/27 تحديث عن الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة

- 280- أفاد رئيس دائرة النقل الجوي أنه في عام 2023، وهو العام الذي شهد أزمات إنسانية طويلة الأمد ونزاعات جديدة وقيودا مستمرة على الوصول وانخفاض التمويل، واصلت الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة تقديم المعونة الحيوية للمجتمعات المحتاجة. ولتحسين مرونة التمويل وإمكانية التنبؤ بالاستجابة والكفاءة التشغيلية، قام البرنامج بتشغيل آلية تمويل مركزية للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة التي خصصت حتى الآن أكثر من 17 مليون دولار أمريكي لصالح 14 عملية ميدانية. وشكلت مساهمات المانحين 53 في المائة من ميزانية الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، والتي ضمنت، إلى جانب الأرصدة المرخلة والأموال المتأتية عن استرداد التكاليف، تقديم الخدمات بشكل فعال على مدار العام.
- 281- وفي معرض الإشادة بالخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة وموظفيها بالتزامن مع احتفال الخدمة بمرور 20 عاما على بدء عملياتها، رحب أعضاء المجلس التنفيذي بآلية التمويل المركزية وشجعوا المانحين على المساهمة فيها. ونصح أحد الأعضاء البرنامج بإبلاغ المانحين بفوائد الآلية واستعراض الدروس المستفادة اعتبارا من السنة الأولى من عملها. ودعا عضو آخر إلى تنويع قاعدة الجهات المانحة لضمان التمويل الكافي والموثوق للدعم اللوجستي الحيوي الذي تقدمه الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة.
- 282- وكان استرداد التكاليف أيضا موضع تركيز، حيث أيد الكثير من الأعضاء زيادة استرداد التكاليف لتكملة تمويل الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة. وأيد عضوان التوزيع العادل للتمويل بين المانحين والركاب، وأيد عضو ثالث استخدام أسعار منفصلة لكل فئة من فئات المستخدمين. وطلب الكثير من الأعضاء معلومات إضافية حول هذا الموضوع، إلى جانب تحديث عن وضع التوجيهات ذات الصلة الخاصة بالمكاتب القطرية.
- 283- وحث الأعضاء البرنامج على ضمان التزام عملياته الجوية دائما بالمبادئ الإنسانية، مع الإشادة بمرونته وكفاءته في تقديم الخدمات وكذلك الأشواط التي قطعها في تنفيذ برنامج الاستدامة البيئية. كما شجّع البرنامج على مواصلة تعزيز القدرات المالية والتقنية للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ومواصلة دعم التعلم وبناء القدرات. وطُلب تقديم المزيد من المعلومات حول الاستخدام المحتمل للطائرات المسيرة (الدرون) لتسليم البضائع، والأسباب الكامنة وراء انخفاض عدد المنظمات التي استخدمت الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة في عام 2023 والأثر المحتمل على هذه الخطوط نتيجة لانسحاب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- 284- في ما يتعلق بالتمويل، أوضحت الإدارة أن تكاليف التشغيل زادت بشكل كبير في عام 2023، بسبب تنويع الأسطول - الناجم عن شواغل تتعلق بالسلامة - وارتفاع أقساط التأمين المطلوبة للعمل في مناطق النزاع. وقامت اللجنة التوجيهية المسيرة لكل عملية من عمليات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة بتحديد رسوم استرداد التكاليف؛ وقد فرض البعض على المنظمات الإنمائية معدلات رسوم أعلى منها على المنظمات الإنسانية. وسينظر البرنامج في تقديم توجيه إضافي لأفرقة بشأن المجالات حيث يمكنهم زيادة استرداد التكاليف، لكن الإدارة تعتقد أن الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ينبغي ألا تميز بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، على الرغم من أنه قد تكون هناك إمكانية للتمييز مثلا بين منظمات المجتمع المدني المحلية التي تضطلع بأنشطة إنسانية وإنمائية والجهات الفاعلة الدولية التي لديها وصول إلى موارد أكبر.
- 285- وكان الانخفاض في عدد المنظمات المستخدمة لهذه الخطوط مرتبطا بخروج المنظمات غير الحكومية من المناطق التي تشهد نزاعات محتدمة، كما الحال في السودان. ومن شأن انسحاب البعثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية جعل الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة مسؤولة عن سد الفجوة مما يشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة والشواغل الأمنية.
- 286- وبالتطلع إلى المستقبل، يرى البرنامج أن هناك فرصا لاستخدام الطائرات بدون طيار، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمسائل السلامة، وسيبقي المجلس على اطلاع دائم بالتطورات في هذا المجال.

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

2024/EB.A/28 ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2024

287- أعرب الرئيس عن شكره لمقرر الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2024 على إعداد ملخص أعمال الدورة، وأشار إلى أن مسودة الوثيقة قد وُزعت على أعضاء المجلس في أوائل يونيو/حزيران.

288- ووافق المجلس على الملخص.

التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة

289- بعد تقديم الرئيس لهذا البند من جدول الأعمال، أكد المقرر أن القرارات والتوصيات المقدمة في مسودة تجميع القرارات والتوصيات التي اعتمدها المجلس في الدورة الحالية تتوافق مع تلك التي تم الاتفاق عليها خلال الدورة. وسيتم نشر النسخ النهائية للقرارات والتوصيات المعتمدة على الموقع الإلكتروني للمجلس بحلول يوم العمل التالي، وسيتم تعميم مسودة موجز المناقشات التي جرت خلال الدورة للتعليق عليها في الوقت المناسب.

ملاحظات ختامية من المديرية التنفيذية

290- شكرت المديرية التنفيذية أعضاء المجلس على رؤاهم ودعمهم وتعاونهم، فأشارت إلى أن الدورة تناولت مجموعة واسعة من المسائل، ووضعت الرقابة والمساءلة في المقدمة. وقد سمعت القيادة دعماً قوياً للإصلاح التنظيمي وإطار الضمان العالمي، وهذا يمثل أولوية رئيسية للجميع. وبعد الحفاظ على ثقة الشركاء أمراً أساسياً بالنسبة للبرنامج، وأكدت من جديد التزامها بضمان الوفاء بأعلى معايير الضمان.

291- وأشارت إلى أن قادة البرنامج يركزون أيضاً على ضمان الحماية الفعالة من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي لملايين الأشخاص الضعفاء الذين يخدمهم البرنامج، وخاصة النساء والبنات. ورغم أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتحقيق المساواة بين الجنسين، فإن الوجبات المدرسية هي إحدى الطرق التي يعمل البرنامج بواسطتها على تقريب تحقيق هذا الهدف. وشكرت الدول الأعضاء على التزامها بعمل تحالف الوجبات المدرسية وتعهدت بالمضي قدماً بسرعة مع فرقة العمل الجديدة لضمان تعظيم القيمة الغذائية للمساعدة الغذائية التي يقدمها البرنامج.

292- وقد رسمت تقارير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي التي صدرت مؤخراً عن غزة والسودان صورة قاتمة للمعاناة والمجاعة والاحتياجات الإنسانية الهائلة وشددت على الحاجة الملحة إلى تعبئة الموارد والعزم على عكس اتجاه موجة الجوع المتزايدة. وتتحمل الإدارة والمجلس مسؤولية مشتركة لضمان قدرة الفريق العالمي للبرنامج على الوصول إلى الأشخاص الأشد احتياجاً، وتطلب من أعضاء المجلس بذل كل ما في وسعهم لضمان قدرة أعضاء الفريق على العمل بأمان ومن دون خوف. وستعمل الإدارة بدورها على ضمان حصول الموظفين على كل الدعم الذي يحتاجون إليه لتقديم الخدمات بفعالية إلى الأشخاص الذين يخدمهم البرنامج.